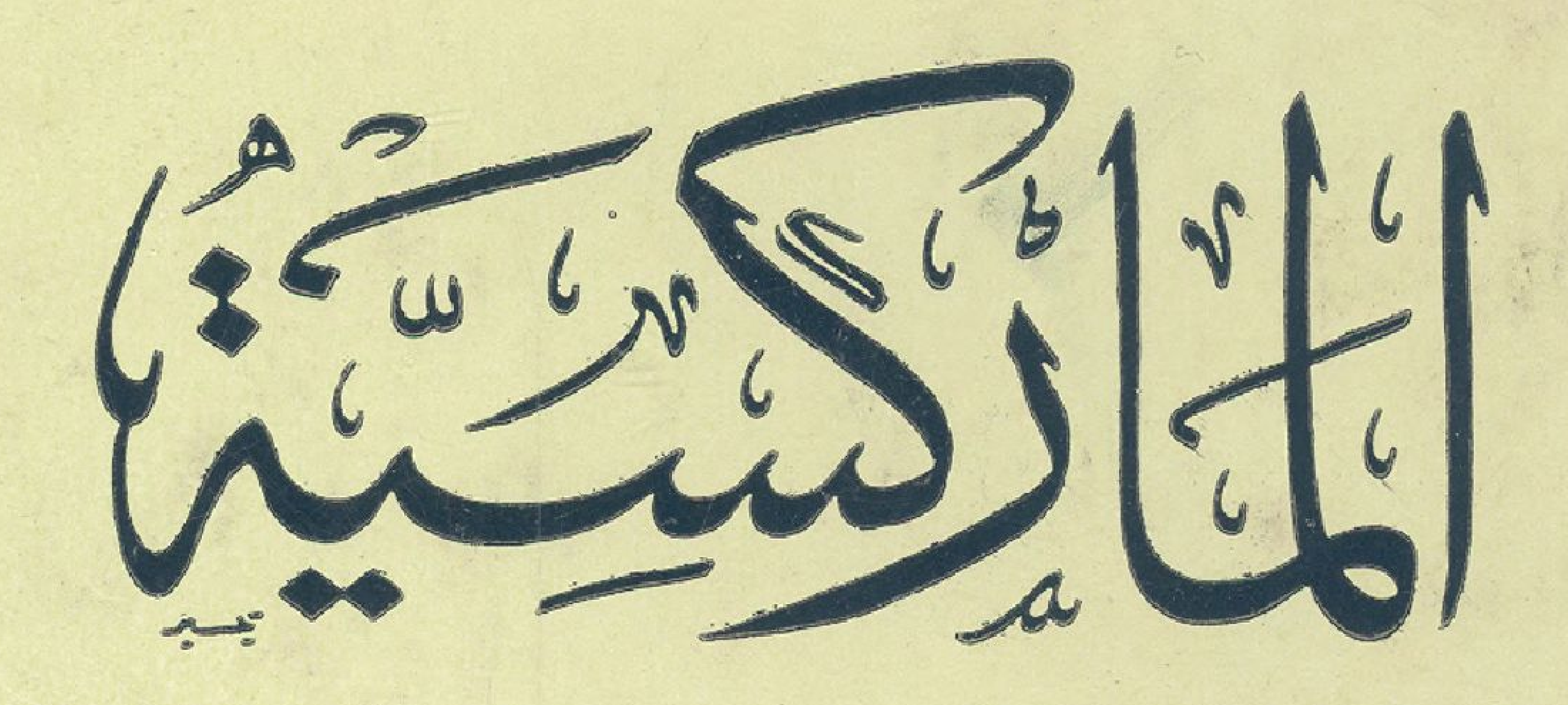
ستالين


الماركسية

والقضيّة القوميّة

« ياعمال العالم اتحدوا »

ستالين

ترجمة

رابطة الكتاب التقدميين

دار النهضة الحديثة في بيروت

الماركسية

والقضية القومية

ستالين



« يا عمال العالم اتحدوا »
ستالين

ترجمة

رابطة الكتاب التقدميين

منشورات

دار النهضة الحديثة في بيروت

مقـدّمة

لم يعد عهد الرجعية على روسيا بالرعد والبرق فحسب ، بل انما عاد عليها بالكثير من خيبة الامل وفقدان الثقة بالقوى العامة ، فلقد آمن الناس بمستقبل مشرق ،لذالك ناضلوا معاً ، بغض النظر عن قومياتهم في سبيل القضايا الكبرى ولكنه ما كاد يدب الشك الى النفوس حتى تفرق الناس الى شعوب واقاليم وتوخى كل شعب الاعتماد على نفسه لحل مشكلته الوطنية .

وقد كان يحدث في الوقت ذاته تغيير جدي في حياة البلاد الاقتصادية ، فأحداث عام ١٩٠٥ لم تذهب عبثاً ، فلقد وجهت ضربة اخرى الى نظام القنانة ، أضف الى ذلك ان سنوات الخصب التي اعقبت سنوات القحط هاتيك قد دفعت بالرأسمالية خطوات كلية على اقاليم الحدود ، غير ان ما تم من تفاوت طبقي في القرى ونمو المدن وتطور التجارة وطرق المواصلات قد عجل في سير عملية التوطد الاقتصادي للقوميات

في روسيا اذ كان على القوميات أن تبدأ بالتحرك .

وقد كان « النظام الدستوري » يتجه هو ايضاً نحو ايقاظ القوميات ، هذا النظام الذي استقر لفترة من الزمن ، ولقد أدى انتشار الصحف والآداب بوجه عام واعطاء الحرية للصحافة والمؤسسات الثقافية ومن ثم إزدياد عدد المسارح الشعبية الخ.. أدت كل هذه الأمور دون شك الى تقوية الشعور القومي ، أضف الى ذلك ان مجلس الدولة وما كان يسبقه أو يرافقه من حملات انتخابية واحزاب سياسية قد يسر للقوميات إمكانيات جديدة للانتعاش وأوجد لها ميداناً واسعة للتعبئة .

ان تيارات القومية التي انبثقت من الطبقات العليا أحدثت سلسلة من الاضطهادات أنزلها « الحاكمون » بأقاليم الحدود بسبب حبها للتحرر ، وقد اثارت هذه التيارات ، تيارات انبثقت من القاع وكانت هذه التيارات تتخذ احياناً أشكالا عدوانية فظة فاشتد ساعد الصهيونية بين اليهود ونمت السوفيتية في بولندا واستيقظت القوميات الارمنية والجورجية والاوكرانية ، وهذه وقائع يعرفها الجميع .

ان موجة القومية آخذة بالارتفاع وتهدد بجرف جماهير العمال ، وكلما أوغلت حركة التحرر في طريق الانحطاط كلما تفتحت القومية واشتد ساعدها .

وفي هذا الظرف عهد الى الاشتراكية الديمقراطية برسالة سامية ، وهدف هـــذه الرسالة هي إنزال ضربة ساحقـــة بالقوميات وحماية الجماهير من عدواها العامة . فالاشتراكية الديمقراطية هي وحدهـــا التي تستطيع ان تقاوم القومية بسلاح الأممية الذي صقلته وحدة النضال الطبقي وعدم قابلية هـــذه الوحدة للتجزئة . لذلك فانه كلما زحفت القوميـــة واشرأبت بعنقها كان يرتفع صوت الاشتراكية ويدوي مطالباً بأخوة بروليتاري جميع قوميات روسيا ووحدتهـــا ، لذلك يتوجب على الاشتراكيين الديمقراطيين في أقـــاليم الحدود والذين يحتكون إحتكاكاً مباشراً بالحركة القومية ان يتحلوا بحزم خاص .

ولكن الاشتراكيين الديمقراطيين لم يكونوا جميعـــاً جديرين بهذه المهمة وخاصة الاشتراكيين الديمقراطيين في اقاليم الحدود .

أمـــا « البوند »[1] الذي كان يصرح ويلح على تحقيق القضايا العامة ، فقد أخذ اليوم يحل في المكان الاول اهدافه القومية الخاصة الصرفة ، وبلغ به الأمر حداً جعـــله يعلن بأن يوم السبت هو يوم عطلة واعترف « بالادشية » واتخـذ

---

(١) الاتحاد الاشتراكي اليهودي — المترجم .

من هاتين النقطتين شعاراً له في حملتـــه الانتخابية . وحذت القوقـــاز حذو « البوند » فهناك قسم من القوقازيين الذين كانوا ينبذون فيما مضى « الاستقلال الذاتي في الثقافة الوطنية » متفقين في ذلك ورفاقهم والاشتراكية الديمقراطية قـد جعلوا من هذا المبدأ في الوقت الحاضر طلبـاً مباشراً ، أضف الى ذلك مؤتمر « المصفين » الذي وافق بدبلوماسية على الذبذبات القومية .

محاورة تبين ان النظريات الاشتراكية الديمقراطية الروسية لم تتضح بعد لجميـع الاشتراكيين الديمقراطيين .

لهـذا بات لزاماً علينا ان نبحث القضية القومية من جميـع وجوهها ويتوجب على جميـع الاشتراكيين الديمقراطيين المخلصين الصادقين ان يعملوا يداً واحدة وقلباً واحـــداً على تبديد الضباب القومي مهما كانت الجهـة التي ينتشر منهـا .

- ١ -

الأمّــة

ما هي الأمة ؟

الأمة هي قبل كل شيء جامعة ، جامعة أناس منيعـة . وهذه الجامعة ليست جامعة عرقية أو قبائلية فالأمة الايطالية الحالية قد تشكلت من الرومـان والجرمـــان والاتروسك واليونان والعرب الخ .. أما الأمـة الفرنسية فقد تألفت من الغاليين والرومـــان والبريتين والجرمـان الخ .. ويجب ان يقال الشيء نفسه عن الأمة الانكليزية والالمانية وغيرهما من الأمم .

مما ورد يتضح أن الأمة ليست جامعة عنصرية ولا قبلية بل إنما هي جامعة أناس تألفت تاريخياً .

ومع ذاك فنحن لا نستطيـع أن نطلق أسم أمة على أي

الدولتين الكبيرتين ، دولة سيروس أو دولة الاسكندر فإنه لم يكن ممكناً أن تكون أي منها أمة مع أنها قد تألفت كل واحدة منها تاريخياً من مختلف القبائل والعناصر . فدولة سيروس كدولة الاسكندر لم تكن أمة بل كانت أشتاتاً من عناصر عرضية ضعيفة الترابط تنفرط أو تلتقي تبعاً لانتصارات أو هزائم هذا الفاتح أو ذاك .

وهكذا فالأمة ليست عناصر عرضية سريعة الزوال بل انها جامعة ثابتة من الناس .

ولكن ليس كل جامعة ثابتة من الناس تؤلف أمة فالنمسا وروسيا هما ايضاً جامعتان ثابتتان من الناس ومع ذلك فإننا لا نستطيع أو يستطيع أي واحد أن يطلق على أي منهما اسم أمة .

فما هي الميزات التي تميز الجامعة القومية عن جامعة الدولة؟ اولاً ان الجامعة القومية لا يمكن أن تكون دولة لغة مشتركة في حين أن اللغة المشتركة ليست شرطاً إلزامياً من شروط الدولة . فلم يكن بالامكان وجود الأمة التشيكية في النمسا أو الأمة البولندية في روسيا لولا وجود لغة مشتركة لكل منهما في حين ان وجود مجموعة من اللغات ضمن نطاق روسيا والنمسا لا يؤلف أية عقبة للوحدة القائمة حالياً بين كل من هاتين الدولتين .

ونحن هنا نتحدث بالطبع عن اللغات التي تتكلم بها الشعوب لا عن لغات الدواوين الرسمية .

وهكذا يتبين لنا أن جامعة اللغة هي ميزة من الميزات التي تمتاز بها الأمة عن الدولة . ان الأمم المختلفة تتكلم بلغات مختلفة وان جميع العناصر التي تتكلم دائماً بلغة واحدة هي عناصر تؤلف بالضرورة أمة واحدة ، لغة مشتركة لكل أمة ولكن ليست اللغات المختلفة شيئاً إلزامياً للأمم المختلفة . فلا توجد أمة تتكلم بعدة لغات في الوقت ذاته ولكن هذا لا يعني بعد استحالة وجود أمتين تتكلمان بلغة واحدة فالانكليز والاميركان الشماليون يتكلمون بلغة واحدة ولكنهم مع ذلك لا يؤلفون أمة واحدة والشيء نفسه يقـــال عن النروجيين والدنماركيين وعن الانكليز والايرلنديين .

ولكن لماذا لا يؤلف الانكليز والاميركيون الشماليون مثلًا أمة بالرغم من لغتهم المشتركة ؟

اولاً لأنهم لا يعيشون معاً بل انما يعيشون فوق بلدان مختلفـه .

فالأمة تتألف نتاجـاً لاجتماع طويل ومنتظم وللحيـــاة المشتركة من الناس ، حيـاة تمتد من جيل الى جيل والحيـاة المشتركة لا يمكن وجودها دون أرض مشتركة .

فالانكليز والاميركان كانوا يقطنون فيما مضى أرضاً واحدة

هي انكلترا كما وانهم كانوا يشكلون أمة واحدة ولكن بعد مضي زمن هاجر قسم من الانكليز الى اميركا . وفي هذه البلاد الجديدة تشكلت مع مرور الزمن أمة جديدة هي أمة أميركا الشمالية إذن فالأرض المختلفة تشكل الأمم المختلفه .

وهكذا تصبح **جامعة الوطن** أو الأرض سمة من سمات الأمة .

ومع هذا فإن جامعة الارض لا تشكل بالضرورة أمة فلا بد من روابط اقتصادية داخلية توحد بين مختلف اقسام الأمة في شكل لا يتجزأ . وروابط كهذه معدومة الموجود بين انكلترا وأميركا الشمالية لذلك فإنها تشكلان أمتين مختلفتين . كما وان الاميركيين الشماليين لم يكن ايضاً بامكانهم أن يشكلوا أمة لو لم تكن جميع ولايات اميركا الشمالية تربطها بعضها ببعض وحدة اقتصادية ناشئة عن تقسيم العمل فيما بين هذه الولايات وتطور وسائل المواصلات الخ ..

فلنأخذ الجورجيين مثلاً . فلقد كان الجورجيون قبل عهد الاصلاح يعيشون على أرض مشتركة ويتكلمون لغة واحدة ومع ذلك فإنهم لم يكونوا يشكلون أمة بسبب انقسامهم الى أمارات منفصلة بعضها عن بعض لهذا لم يتمكنوا من

التعايش الاقتصادي المشترك وكانوا يحـــاربون بعضهم بعضاً وينهبون بعضهم بعضاً ويثيرون الايرانيـين والاتراك بعضهم ضد بعض أما توحيد الامـــارات السريع الزوال والعرضي فـكان ينشأ بسبب انتصار أحد الملوك المحظوظين ، غير أن مثل هذا الاتحاد لم يكن يتعدى التنظيم الاداري السطحي لذلك فإن سرعان ما يندثر هذا الاتحاد ويتحطم نتيجة لاهواء الامراء ، وعدم مبالاة الفلاحين . وجورجيـــا لم تظهر الى الوجود كأمة إلا في النصف الثاني من القرن التـاسع عشر وذلك حين أدى سقوط نظـام القنانة ونمو حيـاة البـــلاد الاقتصـادية وتطور طريق المواصلات ونشوء الرأسماليـة الى تقسيم العمل بين مناطق جورجيا والى زعزعة العزلة الاقتصادية في الامـارات زعزعة نهائيـة والى ربطهـــا في وحـدة لا تتجزأ .

وعلينـا أن نقول الشيء نفسه عن الامم الاخرى الـتي اجتازت مرحلة الاقطاع الى المرحلة الرأسمالية .

وهكذا يتبين لنا أن الجامعة الحياتية الاقتصادية ، الترابط الاقتصادي ، هي سمة من سمات الامة .

وليس جميع ما ورد هو كل ما في الامر بل إنما يتوجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار الميزات الروحية للناس الموحدين في أمة . فالامم لا تختلف فقط بعضهـا عن بعض نتيجـــة

للخصائص الروحية ، أيضاً هذه الخصائص التي تبرز في الثقافة القوميـــة فإذا كانت انكلترا وأميركا الشمالية وايرلندا التي تتكلم بلغة واحدة تؤلف مع ذلك ثلاث أمم مختلفة ، وهنا تلعب دوراً لا بأس به الخصائص النفسية بحد ذاتها وهم كما يسمونها بعبارة اخرى الطابع القومي ، وهذه الخصائص تظهر للملاحظ شيئاً لا يدرك ، ولكن لما كان هذا الشيء يبرز في ثقافة تشمل الأمة فهو إذن يدرك ولا يمكن تجاهله وبديهياً أن الطابـع القومي ليس من المعطيات الثابتة دائماً بل انه يتغير مع ظروف الحيـاة ولكن من حيث انه موجود في كل فترة معينة ، لذلك فإنه يسم محيا الأمة بطابعه الخاص ولهذا فإن جامعة الخصائص النفسية التي تتجلى في جامعة الثقافة بوصفها سمة من السماة التي تميز الأمة .

ونحن عقب هذا البحث نكون قد أوفينا جميـع ميزات الأمة حقها .

إذن فالأمة جامعة من الناس ثابتة تألفت تاريخياً ونشأت على أساس جامعة اللغة والأرض والحياة الاقتصادية والخصائص النفسية التي تبرز في جامعة الثقافة . ومن المفهوم بداهـــة ان الأمة شأن كل ظاهرة تاريخية تخضع لقانون التغيير وان لها تاريخها ولها بدايتها ونهايتها .

وهنا يجدر بنا أن نشير وبالحاح الى أن أي دليل من

الدلائل المذكورة آنفاً غير كافٍ لتحديد مفهوم الأمة إذا أخذ ذلك الدليل على حدة ، أضف الى ذلك ان انعدام وجود أي دليل من هذه الدلائل كافٍ لكي تكف الأمة عن كونها أمة .

ويمكننا أن نتصور جماعة من الناس لهم طابع قومي مشترك ولكن لايصح أن يقال أن هذه الجماعة تؤلف أمة واحدة وذلك في حالة كون هذه الجماعة متفرقة اقتصادياً وتعيش على أراض مختلفة وتتكلم لغات مختلفة الخ ...

ومثل هؤلاء اليهود الروس والفاليسيون والأميركيون والجورجيون والجليون القنامسيون الذين يشكلون كما نرى أمة واحدة .

ويمكننا أن نتصور اناس آخرين لهم ارض مشتركة وحياة اقتصادية مشتركة ومع ذلك فإن هؤلاء الناس لن يؤلفوا أمة واحدة دون جامعة اللغة والطابع القومي ، ومثال على هؤلاء الناس هم الالمان واللاتنيون في منطقة البلطيق .

وأخيراً هناك النروجيون والدنماركيون الذين يتكلمون لغة واحدة ولكنهم لا يؤلفون أمة واحدة نتيجة لانعدام السمات الأخرى وذلك لأن وجود جميع السمات مجتمعة هو الذي يحدد مفهوم الامة . وقد يخال المرء ان الطابع

القومي ليس أحد سمات الأمـة ، بل أنـه السمة الجوهرية الوحيدة بينما ان السمات الأخرى تؤلف بالضبـط شروط تطور الأمـة لا دلائلها . ويتمسك بهـذا الرأي مثـلا ر . شبرنجر وخصوصاً باور ، وذلـك في الحقـل النظري الأشتراكية الديمقراطية في القضية القومية هذان الموضوعان اللذان يبرزان في النمسا .

فلنفحص نظريتها في الأمة !

يقول شبرنجر :

« الامة هي اتحاد من الناس يفكرون على نمط واحـد ويتكلمون لغة واحدة . »

وهي جامعة ثقافية لجماعة من أناس معاصرين غير مرتبطة بالأرض .

مما ورد يتبين أن أناساً يفكرون ويتكلمون على نمـط واحد، وكيفما تفرق بعضهم عن بعض واينما كانوا يسكنون، أما باور فانه يذهب إلى أبعد من ذلك .

يتساءل باور :

« ما هي الأمة ؟ هل هي جامعة اللغة التي توحد الناس في أمة ؟ ولكن الانكليز والارلنديين يتكلمـون لغـة واحدة ومع ذلك فهم لايؤلفون أمة واحـدة ، أضف الى هذا ان اليهود لا يتكلمون لغة مشتركة ومع هذا يؤلفون أمة . »

إذن ما هي الأمة ؟

« الأمة جامعة ذات طابع نسبي » .

ولكن ما هو الطابع ، وفي هذه الحالة الطابع القومي ؟

إن الطابع القومي هو مجموعة السمات التي تميّز ابناء قومية ما عن ابناء قومية أخرى وهي مجموعة الصفات الجسدية التي تميّز أمة عن اخرى .

ويقول باور : إن الطابع القومي لا ينزل من السماء لذلك فهو يضيف قائلاً :

« إن طابع الناس لا يحدده شيء آخر سوى مصيرهم وإن الامة لاتتعدى كونها جامعة للمصير ، التي تحدد بدورها وبالظروف التي ينتج الناس فيها وسائل معيشتهم ويوزعون منتوجات عملهم . »

وبهذا نكون قد وصلنا إلى التعريف الكامل للأمة حسب تعبير « باور » وهذا التعريف هو :

« الامة هي مجموعة من الناس الذين تربطهم جامعة الطابع المرتكزة الى جامعة المصير . »

لذلك فإن جامعة الطابع القومي المرتبطة إلى جامعته

هي التي تحدد مفهوم الأمة بغض النظر عن جامعة الارض والحياة الاقتصادية .

ولكن ما الذي يبقى في هذه الحالة من الأمة ؟ وعن أية جامعة قومية يستطاع التحدث بالنسبة لاقوام يعيشون اقتصادياً منفصلين بعضهم عن بعض ويقطنون بقاعاً مختلفة من الأرض ويتكلمون لغات مختلفة خلال أجيال متعاقبة ؟

يتحدث باور عن اليهود بوصفهم أمة مع أنهم لايملكون مطلقاً لغة مشتركة ولكن عن أية « جامعة مصير » وعن أي ترابط قومي يمكن الحديث عن وجودهما .

عند اليهود الجورجيين والداغستانيين والروس والأميركان الذين يعيشون منفصلين بعضهم عن بعض كل الانفصال والذين يقطنون بلداناً مختلفة ويتكلمون بلغات مختلفة ؟

إن اليهود المذكورين آنفاً يعيشون حياة مشتركة في الحقلين الاقتصادي والسياسي مع الجورجيين والداغستانيين والروس والأميركان ويحيون في جو مشترك مع الاقوام المذكورين ، وهذا الواقع لابد إلا أن يطبع طابعهم القومي بطابعه الخاص .

هذا أمر لاريب فيه ! ولكن كيف يمكننا الحديث

جدياً عن أن الطقوس الدينية الجامدة والترسبات النفسانية « البسيكولوجية المتبخره » تؤثر على مصير اليهود المذكورين تأثير الوسط الاجتماعي الاقتصادي والثقافي الحي الذي يعيشون فيه ؟

وعلى أساس مثل هذه الفرضية نستطيع الحديث عن اليهود بوجه عام بوصفهم أمة واحدة .

إذاً فما الذي يميز الأمة التي يحدد مفهومها « باور » عن الروح القومية الصوفية المستقلة وجوداً والنابعة من نفوس المناجين للارواح ؟

يضع باور حاجزاً لا يمكن اجتيازه بين السمة المميزة لأمة ما (الطابع القومي) وظروف حياتها وهذا الحاجز يفصل هذه عن تلك .

ولكن كيف يكون الطابع القومي إذ لم يكن انعكاساً لظروف الحياة ولم يكن تراكماً لمؤثرات البيئة المحيطة ؟ وكيف يمكن الاكتفاء بالطابع القومي وحده وهذا الطابع معزول ومنفصل عن الغربة التي نشأ عنها ؟

ثم بماذا كانت بالضبط تتميز الأمة الإنكليزية عن أمة شمال أميركا في نهاية القرن الثامن عشر ومطلع القرن

التاسع عشر ، وذلك فيما كانت أميركا الشمالية لاتزال تسمى « بانكلترا الجديدة » ؟

إنه على كل حال لم يكن الطابـــع القومي . لأن الأميركان الشماليين كانوا ينحدرون من انكلترا وقد حملوا معهم إلى أميركا الشمالية بالاضافة إلى اللغة الانكليزية الطابع القومي الانكليزي ولم يكن بالامكان طبعاً أن يفقدوا هذا الطابع بمثل هذه السرعة ، على أن طابعاً خاصاً بهم كان ينشأ وينمو ويتكون بسبب ظروفهم الحياتية الجديدة .

ومع ذلك فإن الأميركان كانوا يؤلفون حتى في تلك الحقبة التاريخية أمة تختلف عن الأمة الانكليزية بالرغم من جامعة الطابع التي كانت تتباين ضيقاً أو اتساعاً . ويتضح مما ورد أن « انكلترا الجديدة » بوصفها أمة كانت في تلك الحقبة التاريخية لاتختلف من حيث الطابع القومي الخاص بمقدار ما كانت تختلف عن انكلترا من حيث الوسط وظروف الحياة .

وبهذا الشكل يتضح أنه لا يمكن أن توجد سمة واحدة ووحيدة يمكن لها أن تميز الأمة بل يجب أن توجد مجموعة من السمات التي تظهر احداها عليها ببروز عنـــد مقارنتها بالأمم الأخرى ، وهذه السمة قد تكون تارة الطابع القومي، وأخرى اللغة، وثالثاً (الأرض ـ الظروف الاقتصادية) .

إذن الأمة هي ترابط جميع السمات .

إن وجهة نظر « باور » التي تجعل الأمة والطابع القومي شيئاً واحداً ، تفصل الأمة عن ترقبها وتحولها إلى قوة خفية مستقلة . وجوداً لذلك لا يكون الحاصل أمة حية فعالة بل إنما شيئاً مبهماً خفياً غامضاً غيبياً .

وهنا أكرر سائلاً : ما هي مثلاً تلك الأمة اليهودية التي تتألف من يهود جورجيين ودغستانيين وروس وأميركان وغيرهم والتي لايفهم بعضهم بعضاً (يتكلمون بلغات مختلفة) ويقطنون في مختلف بقاع الكرة الارضية ولن يرى بعضهم بعضاً في حال من الأحوال ، أسلماً كان أم حرباً ؟

ليست هذه بأمة ، والاشتراكية الديمقراطية لا يمكن لها أن تضع برنامجاً لمثل هذه الأمم الكرتونية . فهي لا تحسب حساباً إلا للأمم الواقعية التي تعمل وتتحرك ، وهي لهذين السببين ترغم الآخرين على الاعتراف بها وتجبرهم على أن يحسبوا لها حساباً .

يتضح مما ورد أن « باور » يخلط بين الأمة وهي مفهوم تاريخي وبين القبيلة وهي مفهوم اكنوغرافي .

ومع هذا فإن « باور » يشعر على ما يظهر بضعف موقفه فبعد أن جزم « باور » في مطلع كتابه أن اليهود يشكلون

أمة ، ليعود في نهاية كتابه ليؤكد أن المجتمع الرأسمـــالي يذيبهم في الامم الاخرى ، وسبب ذلك على ما يظهر هي أن اليهود لا يملكون حسب قول «باور» اقليماً محدوداً يتخذون منه وطناً خاصاً بهم في حين أن التشيكيين يملكون مثل هـذا ويرى « باور » أن على التشيكيين أن يحافظوا على انفسهم كأمة . وخلاصة قول « باور» : أن عدم تجسد الامة في اليهود يعود إلى انعدام وجود الارض التي يقطنونها .

بهذه التعليلات أراد « باور » أن يبرهن على أن الاستقلال القومي الذاتي لا يمكن أن يكون مطلبـــاً للعمال اليهود ولكنه بقوله هذا ينقض وهو غير عامد نظريته الخاصة التي لاترى في جامعة الارض سمة من سمات الامة .

ويسير « باور » أبعد من ذلك فيعلن في مطلع كتابه أن أن اليهود لا يملكون مطلقاً لغة مشتركة ، ويقول بأنهم بالرغم من هذا الواقع يؤلفون أمة ولكنه لا يـكاد يصل القاريء إلى الصفحة ــ ١٣٠ ــ من كتابه حتى يفاجأ بباور وهو قد نقض ما قاله آنفاً في قوله : « مما لا شك فيه أن وجود أمـة بدون لغة مشتركة هو شيء مستحيل . »

لقد أراد « باور » أن يبرهن بذلك على أن « اللغة - هي أهم وسائل التعامل بين الناس ، ولكنـه يثبت في الوقت نفسه وهو غير عامد ، « في حالة عدم رغبـته في اثباته »

أي : بطلان نظريته الخاصة عن الامة ،هـــذه النظرية التي تنكر أهمية جامعة اللغة كسمة من سمات الامة .

وهكذا نرى «باور» يدحض نفسه بنفسه، ويترك لنظريته أن تنقض كلما استرسل في آراء نظريته عن الامة .

*

- ٢ -

الحركة القوميّة

ان الأمة ليست مفهوماً تاريخياً مجرداً ، بل إنما هي مفهوم تاريخي في عصر معين هو عصر الرأسمالية الناهضة . ان مجرى تصفية الأنظمة الاقطاعية ، ونمو الرأسمالية هو في الوقت ذاته مجرى يتألف خلاله الناس في أمم .

على هذا المنوال سارت الأمور في اوروبا الغربية ، مثلاً ان الانكليز والالمان والايطاليين الخ ... قد اجتمعوا في أمم أثناء تقدم الرأسمالية ونموها وانتصارها على التجزئة الاقطاعية. غير أن إئتلاف الناس في أمم في تلك البلدان كان يعني في الوقت نفسه تحول تلك البلدان الى دول وطنيـة مستقلة . ان الأمة الانكليزية مثلاً هي دولة انكليزية ، مع أن ارلندا

التي بقيت خـــارج هـذا المجرى لا تغير هـــذه الحقيقـة العامـة .

أما الأمور في اوروبا الشرقية فقـد جرت بعض الشيء بشكل يختلف قليلًا عما جرت عليه الأمور في اوروبا الغربية، فالأمم في الغرب تطورت في دول ، بينما قامت في الشرق دول ذات أمم متعددة ، دول تتألف من عدد من القوميات. وهذه هي حال النمسا – المجر – وروسيا . ولقد ظهر ان الالمان أكثر القوميات تطوراً من الناحية السياسية في النمسا ، لذلك أخذوا على عـاتقهم مهمة توحيد قوميـات النمسا في دولة . وظهر في المجر أن الماديارين ،هم نواة القومية المجرية، وهم أكثر القوميات كفاءة للانتظام في دولة وهم موحدو المجر . أما في روسيـا فكان على رأس الفيليكورس بيروقراطية عسكرية تتـألف من عصبـــة قوية من الاشراف – عصبـــة تكونت تاريخياً – .

على هذا المنوال جرت الأمور في الشرق .

ومثل هذا الأمر لم يكن بالامكان حدوثه إلا في ظروف اقطاعية لم تنته وتصف بعد بسبب ضعف تطور الرأسماليـة وقد حدث ما حدث في الشرق ، إلأن القوميات المدفوعة الى الخلف لم تجد الوقت الكافي لتتوطد اقتصادياً في أمم كاملة التكوين .

ان الرأسمالية بدأت تنمو أيضاً في دول شرقي اوروبا وأخذت تتسع التجارة وطرق المواصلات وتقوم المدن الكبرى وتتوطد الأمم اقتصادياً . وقد شنت الرأسمالية غاراتها على الحياة الهادئة ، التي تحياها القوميات المدفوعة الى الوراء ،فهزت هذه القوميات ودفعت بها الى الحركة . وقد ساعد انتشار الصحف وازدياد المسارح ونشاط مجلس « الرخيرات » في النمسا ومجلس « الدوما » في روسيا على تقوية الشعور القومي أما المثقفون الذين نشأوا فإنهم متشبعون في الفكرة القومية وهم يعملون في هذا الاتجاه .

ولكن الأمم المدفوعة الى الوراء ، والتي استيقظت فيها الحياة الحرة لم يعد بامكانها أن تتآلف في دولة قومية مستقلة وهي تواجه في طريقها أشد مقاومة من جانب الفئات الحاكمة في الأمم المسيطرة ، الفئات القائمة على رأس الدولة منذ زمن طويل ... لقد فاتها القطار .

وهكذا وفي النمسا يعيش التشكيون والبولنديون في أمم الخ ... بينما يعيشون الكرواتيون أمة في المجر ، ويحيا اللاتفيون والليتوانيون والاكرانيون والجورجيون والأرمن أمماً في روسيا ، ومما ورد يتضح انه ما كان شاذاً في غرب اوروبا (ارلندا) قد أصبح قاعدة مسلماً بها في الشرق . وقد هبت ارلندا لمقاومة وضعها الشاذ بواسطة حركة قومية وكان

على الأمم التي استيقظت في الشرق أن تقـــاوم بنفس الوسائل .

على هذا الشكل تكونت الظروف التي دفعت الأمم الفتية في شرق اوروبا الى القتال .

ولم يبدأ النضال ويشتد أواره بين الأمم بل إنما بدأ بالضبط بين الطبقـات السائدة في الأمم المسيطرة وفي الأمم المدفوعة الى الوراء . ويقوم بالنضـال عادة إمـا البرجوازية الصغيرة المدنيـة في الأمم المظلومة ضد البرجوازية الكبيرة في الأمم المسيطرة (التشيك والالمان) واما البرجوازية الريفية في الأمم المظلومـة ضد كبار الملاك في الأمـــة المسيطرة (اوكرانيا ، بولندا) واما جميـع فئات البرجوازية القومية في الأمم المظلومة ضد الاشراف الحاكمين في الأمة المسيطرة . (بولندا ، ليتوانيا ، اوكرانيا في روسيا) .

إذن فالبرجوازية ، هي الـتي تقوم بالدور الاول في النضال .

ويعتبر السوق هو الهـدف والمشكلة الرئيسية للبرجوازية الفتية ، فهي تريد تصريف بضائعها والخروج ظافرة من المزاحمة مع برجوازية قومية أخرى . ومن هنا تنبع رغبتها في أن تضمن لنفسها سوقها القومي الخاص لأن السوق هي المدرسة الاولى التي تدرس فيها البرجوازية القومية ، غير أن الامور

لا تقتصر على السوق فقط ، بل كثيراً ما يحدث أن تتدخل في النضال بورقراطية الأمة المسيطرة نصف الاقطاعية ونصف البرجوازية ، وتدخلها يتخذ مظهر الطغيان البوليسي .

ان البرجوازية سواءً كانت صغيرة أم كبيرة فهي تملك امكانيات للقضاء على مزاحمتهــــا بصورة تفوق ما لامكانيات مزاحمتها سرعة وحزماً . وهي توحد بين القوى ، وتبدأ سلسلة كاملة من تدابير التقييد ضد البرجوازية الغريبة وهذه التدابير تتطور فتصبح قمعاً فينتقل النضال من الساح الاقتصادي الى الساح السياسي كتقييد حرية الانتقــال والتضييق على الدين الخ ... هذه التدابير جميعاً تنهال على رأس المزاحم. وأمثال هذه التدابير لا تخدم بالطبع مصالح الطبقات البرجوازية في الأمة المسيطرة فحسب بل انما تخدم الاهداف الخاصة أيضاً ، أي إذا حق لنا أن نقول من أهداف الفئــــة البيروقراطية الحاكمة .

ولكن بالنسبة الى النتائج فلا فرق في ذلك على الاطلاق فالطبقات البرجوازية والبروقراطية تسير جنباً الى جنب ويداً بيد وسواءً أكان هذا الكلام يدور حول النمسا ـ المجر ـ أم حول روسيا .

ان برجوازية الامة المظلومة التي تغلها شتى أنواع القيود تهب للحركة ، وهي تستنفر الفئات الدنيا من شعبهــا وتبدأ

بالصراخ عن « الوطن » وتجعل من قضيتها قضية عامة للشعب. وتعبىء لنفسها جيشاً من مواطنيها ليدافع عن مصلحة « الوطن » وتستجيب الفئات الدنيا الى مثل هذا ، إذ انها نادراً ما تهملها أو ترفض تلبيتها فتجتمع حول لواء البرجوازية فتنزل الجيوش وتعمد الى تدابير القمع التي ينالها منه رشاشاً وهكذا تبدأ الحركة الوطنية . أما قوة الحركة الوطنية فتحددها درجة اشتراك الفئات الواسعة من الامة فيها ، أي مدى اشتراك البروليتاريا والفلاحين في المعركة .

فهل تنضوي البروليتاريا تحت لواء القومية البرجوازية . إن هذا يتوقف على مبلغ نمو التناقضات الطبقية وعلى مدى وعي البروليتاريا وتنظيمها . فالبروليتاريا الواعية تحارب تحت لواء خاص بها وهي ليست بحاجة الى الانضواء تحت لواء البرجوازية . أما فيما يختص بالفلاحين فإن اشتراكهم في الحركة القومية يتوقف قبل كل شيء على صفة تدابير القمع فإذا كانت تدابير القمع تمس مصالح « الارض » كما كانت الحال في ارلندا فإن الجماهير الغفيرة من الفلاحين تنضوي حالاً تحت لواء الحركة القومية .

ومن جهة أخرى فإذا لم توجد مثلاً في جورجيا قومية مناوئة للروس فإن عدم وجودها يعود قبل كل شيء إلى عدم وجود كبار مـلاك للاراضي أو برجوازيين كبار

من الروس يمكنهم أن يغذوا مثل هذه القومية بين الجماهير . ففي جورجيا قومية مناوئة للأرمن وسبب هذا وجود برجوازية كبيرة أرمنية تضرب البرجوازية الصغيرة الجورجية التي لم يشتد ساعدها بعد وتجعلها قومية مناوئة للأرمن .

ووفقاً لهذا تتخذ الحركة القومية إما صفة جماهيرية تتسع أكثر فأكثر (ارلندا - غاليسيا) وأما أن تتحول مثل هذه الحركة إلى سلسلة من المناوشات الطفيفة وتنحط فتصبح أجراس نضال في سبيل اليافطات (بعض المدن الصغيرة في بوهيميا) .

ان محتوى الحركة الوطنية لا يمكن أن يكون واحداً في كل مكان . وهو يحدد تحديداً عاماً وكلياً بالمطالب المختلفة التي تضعها وتتبناها الحركة . فالحركة في ارلندا تتسم بطابع زراعي أما في بوهيميا فطابعها « لغوي » .

وتشف غالباً المطالب المختلفة عن السمات المختلفة التي تميز الامة (اللغة، الارض الخ..) ومما يسترعي الانتباه اننا لا نصادف في أية حركة من الحركات أي أمر يتصل بنظرية « باور » أو يدعمها ، هذه النظرية القائلة « بالطابع القومي » الشامل. وهذا أمر مفهوم فإن الطابع القومي طابع قائم بذاته ولا يمكن

لنا أن نلمسه . وكما قال ي . شتراسر « لا فـــائدة للطابع القومي في السياسة » هذه هي إجمالاً أشكال الحركة القومية وصفتها .

يتضح مما ورد أعلاه أن النضال القومي في ظل الرأسمالية الناهضة نضال الطبقات البرجوازية فيما بينها وعندمـــا تنجح البرجوازية في جر البروليتاريا الى الحركة القومية يتخذ النضال عندئذ في المظهر طابعاً « شعبياً عاماً » .

ولكن هذا الطابع الشعبي لا يتعدى المظهر الى الجوهر إذ انه يبقى النضال دائمـاً في حقيقته نضالاً برجوازياً وفي صالح البرجوازية بالدرجة الاولى .

ويجب ألا يستنتج من قولنا هذا أن البروليتاريا لا يجب أن تناضل ضد سياسة ظلم القوميات .

ان تدابير القمع الماثلة في تقييد حرية التنقل والحرمان من الحقوق الانتخابية والتضييق على اللغـات وتقليل عـدد المدارس الى غير ذلك تمس العمال بقدر ما تمس البرجوازية أن لم يكن ضررهـا بالبرجوازية أشـد قسوة وعنفـاً . وظروف كهذه من شأنها أن تعيق عملية النمو الحر للقوى الروحية لبروليتـاريا الامم المستعبـدة . ولا يمكن الكلام مبدئياً عن نمو كامل للمواهب الروحية لعـامل تتري مثـلاً

عندما لا يسمح له باستعمال لغته في الاجتماعات والمحاضرات أو حينما تغلق مدارسه . أضف الى ذلك ان سياسة القمع خطرة على البروليتاريا من ناحية اخرى فهي تحول ، دون انتباه ، الفئات الغفيرة العدد من السكان للمسائل الاجتماعية وعن النضال الطبقي ، وتوجه الانتباه نحو المسائل القومية ونحو المصالح المشتركة بين البروليتاريا والبرجوازية ، وهذا الواقع يوجد تربة صالحة للدعوة الكاذبة القائلة بانسجام المصالح بين البروليتاريا والبرجوازية ، ويؤدي ايضاً لطمس معالم مصالح البروليتاريا واستعباد العمال روحياً ، وينشأ عن هذا الواقع الاليم حاجز صلب يقف في وجه النشاط الرامي الى توحيد عمال جميع القوميات ، فهناك قسم كبير من العمال البولنديين لا يزال حتى الآن يرزح تحت نير العبودية الروحية للقوميين البرجوازيين وهذا القسم هو بمعزل عن حركة العمال الاممية وسبب ذلك كله يعود الى ان السياسة التقليدية المناوئة للبولنديين التي يتبعها « ولاة الامور » تعد التربة الصالحة لنمو مثل هذه العبودية وتجعل من العسير تحرير العمال من نيرها .

غير ان سياسة القمع لا تقف عند هذا الحد فهي غالباً ما تنتقل من نظام « الظلم » الى تحريض الامم بعضها على ذبح بعض وبهذا تصبح سياسة القمع سياسة مذابح وتدمير

وهذا النظام ليس من الممكن دائماً أن يسود في كل مكان ولكنه يوجد حيث تجعله الظروف أمراً ممكناً ، وهذه الظروف تنشأ عن إنعدام الحريات وبهذا يهدد مثل هذا النظام ، باغراق قضية توحيد العمال في الدم والدموع .

والقفقاس وجنوبي روسيا يقدمان الينا الأمثلة العديدة على تطبيق المبدأ القائل « فرق تسد » وهذا المبدأ هو أحد المواد الهامة في دستور سياسة التحريض ، ولما كانت سياسة كهذه قابلة للنجاح ، لذلك فهي تعتبر بمثابة شر مروع على البروليتاريا وعقبة كأداء في طريق توحيد عمال كافة قوميات دولة ما .

غير أن العمال يهتمون باندماج جميع رفاقهم اندماجاً تاماً في جيش أممي موحد ، وبتحررهم السريع النهائي من العبودية الروحية البرجوازية ، وبنمو قوى اخوانهم الروحية نمو كاملًا حراً ، وذلك بغض النظر عن الأمة التي ينتسبون إليها .

لهذا يناضل وسيناضل العمال ابداً ضد السياسة الرامية الى استعباد الأمم على اختلاف انواعها ولهذا ايضاً تنادي الاشتراكية الديمقراطية في جميع البقاع بحق الأمم في تقرير مصائرها .

إن حق تقرير المصير يعني أن الامة وحدها تملك الحق

في تقرير مصيرها ولا يحق لاحد التدخل بالقوة والعنف في الامة ويحرم على أي كان هدم مدارسها وغير ذلك من مؤسساتها العامة كما ويمنع أن تحطم أخلاقها وعاداتها والتضيق على لغتها والانتقاص من حقوقها .

ويجب أن لا يفهم من هذا أن الاشتراكية الديمقراطية ستؤيد مختلف انواع عادات الأمة ومؤسساتها ، فالاشتراكية عندما تقاوم العنف ضد الأمة لا تدافع إلا عن حق الأمة في تقرير مصيرها بنفسها ، وتقوم في الوقت ذاته بالدعاية ضد العادات والمؤسسات الضارة بالأمة لكي تمكن الفئات البروليتارية لهذه الأمة من التخلص من هذه العادات وتلك المؤسسات .

ويعني حق تقرير المصير أن للأمة الحق في حرية إدارة شؤونها كيفما ترى وترغب فلها الحق في تدبير حياتها حسب مبادىء الاستقلال الذاتي ولها الحق في الارتباط بعلاقات اتحادية مع أمم أخرى ولها الحق في الإنفصال التام . فالامة ذات سيادة مطلقة وجميع الامم متساوية في الحقوق .

ولا أريد أن يفهم من قولي هذا ان الاشتراكية الديمقراطية ستدافع وتؤيد أي مطلب من مطالب الامة ، فللأمة الحق مثلاً في العودة إلى الانظمة القديمة ، ولكن هذا لا يعني أبداً

أن الاشتراكية الديمقراطية ستقبل بالتوقيع على قرار كهذا تتخذه هذه المؤسسة أو تلك من مؤسسات الامة . فواجبات الاشتراكية الديمقراطية تستهدف الدفاع عن مصالح البروليتاريا أما حقوق الامة التي تتألف من طبقات متباينة فإنها تختلف عن واجبات الاشتراكية .

والاشتراكية الديمقراطية عندمـــا تناضل في سبيل حق الامم في تقرير مصائرها بنفسها تتوخى وضع حـد لسياسة استعباد الامة وجعل مثل هـــذه السياسة أمراً مستحيلاً وبهذا تطفيء جذوة النضال بين الامـم وتوصله إلى حـده الادنى .

بهـــذا تختلف سياسة البروليتاريا الواعيـــة عن سياسة البرجوازية التي تسعى الى زيادة نيران النضال القومي اشتعالاً وذلك بغية المد في أجل الحركة القوميـة . وهـذا بالضبط مما يـدعو البروليتاريا الواعيـــة إلى الانضواء تحت لواء البرجوازية القومية في بعض الاحيان ، ونحن من أجل هـذا السبب أيضاً لا نستطيع أن نؤخذ بسياسة « باور » المعروفة بسياسة « الارتقاء القومي » إذ ان مثـل هـــذه السياسة لايمكن أن تصبح سياسة البروليتاريا .

إن محاولة « باور » لجعل سياسته « سياسة » الارتقاء القومي ، وسياسة الطبقة العاملة المعاصرة سياسة واحدة هي

محاولة شبيهة بمحاولة تكييف نضال العمال الطبقي حسب نضال الامم .

إن مصير الحركة القومية ، التي هي في جوهرها حركة برجوازية مرتبط ارتباطاً طبيعياً بمصير البرجوازية لذلك فإن زوال الحركة القومية زوالاً نهائياً لا يمكن أن يتم إلا في حالة زوال البرجوازية وفي ظل السيادة الاشتراكية يمكن للسلام الكامل أن يستتب .

علينا أن لا ننسى أن تخفيف حدة النضال القومي حتى الحد الادنى ومن ثم إطفاء جذوته والتقليل من اضراره التي تنزل بالبروليتاريا حتى الحد الادنى أمر مستطاع ايضاً في ظل الرأسماليه .

وسويسرا وأميركا هم خير مثلين ودليلين على صدق ما أوردت . من أجل هذا يتوجب نشر الديمقراطية في الامم وفسح المجال أمام الامة إلى التطور الحر .

- ٣ -

وَضْعُ ٱلقَضِيَّة

أنه لما لايقبل الجدل او المناقشة هو أن الامة لها كامل الحق في تقرير مصيرها بحرية وبالطبع شريطة أن لا تعتدى على حقوق الامم الاخرى .

ولكن كيف يتوجب بالضبط على الامة أن تدير أمورها ؟ وما هي الاشكال التي لدستورها أن يتخذها ؟ طبعاً ، اعتبار مصالح اكثرية الامة ورعاية مصالح البروليتاريا هما المقرران لشكل الدستور .

فللأمة الحق في تدبير أمورها على اساس الاستقلال الذاتي ولها الحق حتى في الانفصال ولكن هذا لايعني بعد أن عليها تقرر هذين الأمرين في كل الظروف ولا يعني ايضاً ان الاستقلال الذاتي او الانفصال سيعودان دائماً وفي كل مكان

بالخير على الامة (لاكثريتها) أي لفئات البروليتاريا . فيستطيع التتر ـ ما وراء القوقاز ـ مثلاً أن يعودوا الى العمل بالانظمة القديمة في بلادهم وباستطاعتهم أن يقرروا الانفصال عن الدولة تنفيذاً لرغبات بكواتهم ومشايخهم . ان مبدأ حق تقرير المصير يعطيهم هذا الحق . ولكن هل يقف هذا ومصالح بروليتاريا الامة التترية ؟ وهل تستطيع الديمقراطية الاشتراكية ان ترى « البكوات » والمشايخ يجرون خلفهم الجماهير لحل القضية القومية دون ان تكترث أو تبالي ؟ أفلا يتوجب عندئذٍ على الاشتراكية الديمقراطية أن تتدخل وأن تؤثر بشكل معين على إرادة الامة ؟ ألا يتوجب عليها أن تتقدم ببرنامج ملموس لحل القضية القومية حلا يجيء في صالح اكثرية الجماهير التترية ؟

ولكن أي الحلول هو أكثرها ملاءمة لمصالح جماهير الشغيلة ؟ هل هو الاستقلال الذاتي ، أم الاتحاد ، أم الانفصال ؟

ان الجواب على هذه الأسئلة مرهون بالظروف التاريخية الحسية التي تحيط بأمة معنية . أضف الى ذلك أن الظروف ذاتها خاضعة ككل شيء للتبدل والتغير ، فقد يبدو حل ما صحيحاً أو مقبولاً في فترة ما وغير مقبول أو صحيح في فترة أخرى .

لقد كان ماركس في أواسط القرن التاسع عشر من أنصار انفصال بولندا عن روسيا ، ولا شك أن ماركس كان على حق في ذلك ، لأن لب القضية كان ماثلاً في تحرير ثقافة تعمل فيها ثقافة دونها تقدماً تهديماً وتحطيماً ، ولم ينظر الى هذه القضية من الوجهة النظرية الأكاديمية فحسب بل انما نظر إليها من وجهة النظر العملية في الحياة أيضاً . وفي نهاية القرن التاسع عشر أخذ الماركسيون البولنديون يعربون عن رأيهم المناهض للانفصال ، وكان هؤلاء على حق أيضاً، وذلك بسبب التبدلات الجذرية العميقة التي طرأت على الظروف خـــلال الخمسين عاماً الاخيرة والتي أدت إلى تقارب اقتصادي وثقافي بين روسيا وبولندا .

ومـا عدا ذلك فإن مسألة الانفصال كانت قـد تحولت أثناء هذه المـدة من موضوع تطبيق الى موضوع جـــدل أكاديمي وهذا الموضوع ان استرعى اليوم انتباه أحد فإنما يسترعي انتباه المثقفين في الخارج فقط . وهذا الواقع لا ينفي أبداً إمكانية ظهور ظروف داخليـة وخارجية معنيـة تخرج بموضوع انفصال بولندا من جديد الى مجالات البحث والنقاش الجديدة .

مما ورد يتضح أن حل المشكلة القوميـة يجب أن يجري على ضـــوء الظروف التاريخيـــة وهي في مجـرى تطورها .

ان الظروف الاقتصادية والثقافية التي تحيط بأمة ما هي المفتاح الوحيد لحل مشكلة كيفية تدبير الأمة لأمورها وتحدد الاشكال التي ينبغي لدستورها أن يتخذها .

وفي هذه الحال يحتمل أن يكون لكل مشكلة قومية حلاً خاصاً وبما أنه لا مفر من النظر الى القضايا نظرة ديالكتيكية كذلك يتوجب علينا أن ننظر إلى القضية القومية .

ويتوجب علينا أن نبدي رأينا بحزم وثبات ضد احدى وسائل « حل » القضية القومية ، وأعني بهذه الوسيلة تلك الواسعة الانتشار والتي تنظر الى الامور دون تمييز، ويرجع أصل هذه الوسيلة الى جماعة « البوند[1] » ونعني بهذه الوسيلة الطريقة السهلة طريقة الاستشهاد بالاشتراكية الديمقراطية النمساوية والاشتراكية الديمقراطية السلافية الجنوبية اللتين تزعمان انهما قد توصلتا إلى حل للقضية القومية واللتين ، كما يزعم البعض ، يتوجب على الاشتراكيين الديمقراطيين الروس أن يتبنوا هذا الحل ببساطة . وفي هذه الحال يفترض أن كل ما هو - لنقل مثلاً - صحيحاً في النمسا هو صحيح في روسيا ، وهو بذلك يتغاضون عن لب الوضع وجوهره وهو

---

١ - الاتحاد الاشتراكي اليهودي .

الظروف التاريخيـة الملموسة في روسيا بصورة عامـة وفي حياة كل أمـة مع حـدة ضمن الدولة الروسية بصورة خاصة .

ولنسمع مثلاً مـا يقوله « البونـدي » المشهور « ف . كوسوفسكي » :

« عندما بحثت القضية القومية في مؤتمر « البوند » الرابع اقترح أحد أعضاء المؤتمر القائل بحل القضية القوميـة وفق منهاج الحزب الاشتراكي الديمقراطي السلافي الجنوبي استحساناً عاماً ، ونتيجة لذلك فإن المؤتمر قد قبل بالاجماع الاستقلال الداخلي القومي . »

هذا كل ما دار في مؤتمر البوند ، فلم يجري أي تحليل للواقع الروسي ولم يدر أي بحث في ظروف حياة اليهود في روسيا ، بل إنما كل ما جرى ودار هو أنهم قـد اقتبسوا الحل من الحزب الاشتراكي الديمقراطي السلافي الذي صادقوا عليه بالاجماع .

على هذا الطراز يعالج « البونديون » القضية القوميـة ويقدمون اليها الحلول .

ويجب ألا يغرب عن بالنا أن الظروف السائدة في النمسا

تختلف كل الاختلاف عن الظروف الراهنة في روسيا وهذا ما يفسر كيف ان الاشتراكية الديمقراطيـة النمساوية التي صادقت في مؤتر « برون » (١٨٩٩) على برنامج قومي مقتبس من قرار الحزب الاشتراكي الديمقراطي للسلاف الجنوبيين (مع تعديلات طفيفة على هذا القرار) تواجه القضية بطريقة غير روسية على الاطـــلاق ، وتحلها طبعـــاً بطريقة غير روسية .

وهنا علينا قبل كل شيء أن نحدد القضيـة وان نرى الطريقة التي يعمد اليها النمساويان « شبرينجر » وباور » صاحبا نظرية الاستقلال الداخلي في الثقافة القوميـة ومفسراً برنامج « برون القومي » وقـرار الحزب الاشتراكي الديمقراطي السلافي الجنوبي !

يقول شبرينجر :

« اننا نترك السؤال التالي دون جواب وهو : ما إذا كان بالامكان بوجه عام وجود دولة قوميات ومـــا إذا كانت القوميات النمساوية بوجه خاص مضطرة الى تشكيل وحدة سياسية ؟ اننـا سنعتبر هـاتين المسألتين أمرين مفروغين منهما وسيكون بحثنا مرفوضاً بالطبع من قبـل من لا يوافق على الامكانيـة والضرورة السالفتي الذكر . ان موضوعنا هو ما يلي :

« هذه الأمم مرغمة على التعايش معاً بصورة مشتركة ،

فما هي إذن أحسن الأشكال الحقوقية التي تقدمها الحياة وظروفها ؟

يتضح أن « شبرينجر » يجعل من سلامة الدولة النمساوية نقطة الانطلاق . ويردد « باور » الافكار ذاتها تقريباً فيقول :

« نحن ننطلق من فرضية تقول بأن أمم النمسا ستبقى ضمن إطار الدولة المتحدة التي تقطنها الآن ، ونسأل هنا عن كيفية علاقات هذه الأمم بعضها ببعض وعلاقاتها جميعاً بالدولة في نطاق الاتحاد . »

ومن هذا القول يتبين أيضاً أن سلامة النمسا تسمو فوق كل قضية . فهل تستطيع الاشتراكية الديمقراطية الروسية تحديد القضية القومية على هذه الصورة ؟

كلا انها لا تستطيع ذلك بسبب انها تتمسك بمبدأ حق الأمم في تقرير مصائرها بنفسها ووفق هذا المبدأ تتمتع الأمم بحق الانفصال .

وقد اعترف البوندي « غولدبلات » في المؤتمر الثاني للاشتراكية الديمقراطية الروسية بأن الاشتراكية الديمقراطية الروسية لا تستطيع أن تتخلى عن مبدأ حق تقرير المصير وهاكم ما قاله غولدبلات آنذاك :
« لا يمكن الاعتراض مطلقاً على حق تقرير المصير ولا

تصح معارضة هذا المبدأ في حالة نضال أمة ما في سبيل الاستقلال ، فاذا كانت بولندا لا تريد أن تقترن بروسيا « قراناً شرعياً » فليس من حقنا أن نرغمها على هذا الأمر » .

ان كل ما جاء حق واقع ولكنه يستنتج ايضاً ان نقاط انطلاق الاشتراكيين الديمقراطيين النمساويين والروس ليست غير متشابهة فقط ، بل انها متناقضة تناقضاً جذرياً .

بعد تقرير هذا الأمر هل يمكننا بعد هذا أن نتحدث عن امكانية اقتباس البرنامج القومي من النمساويين ؟

فالنمساويون يعتقدون بأن تحقيق « حرية القوميات » بواسطة اصلاحات طفيفة وبخطوات بطيئة ، وهم حينما يقترحون الاستقلال الثقافي القومي كتدبير عملي لا يتوخون قطعاً إحداث أي تغيير جوهري في الحركة التحريرية الديمقراطية .

أما الماركسيون الروس فهم يربطون قضية « حرية القوميات » بالتغيير الجوهري المحتمل وبالحركة التحريرية الديمقراطية ، إذ أنهم مجردون من كل وازع الى الاصلاح

والاصلاحات . وهذا مما يدخل تغييراً جذرياً على الموضوع المتعلق بالمصائر المحتملة للأمم في روسيا .

يقول « باور » :

« من الصعب الاعتقاد بأن يكون الاستقلال القومي ثمرة قرار عظيم أو عمل جريء حاسم . فالنمسا ستسير نحو الاستقلال القومي خطوة فخطوة وسيكون سيرهـا بطيئاً مضنياً يشق غمرات نضال قاس يصاب معه التشريع والادارة بشلل مزمن .

إن نظام الدولة الحقوقي الجديد لن يُخلق بواسطة مرسوم تشريعي عظيم بل إنما هو نتاج كثير من القوانين المنفردة التي تشرع لمناطق منفردة ولطوائف منفردة » .

ويردد « شبرينجر » الكلام ذاته تقريباً فيقول :

« إنني أعرف جيداً بأن مؤسسات من هـذا النوع لا تخلق في سنة واحدة ولا في عشر سنوات . إن إعادة تنظيم الادارة البروسية وحدها قد تستغرق وقتاً طويلاً فلقد كانت بروسيا بحاجة الى عشرين عامـاً لكي تقيم مؤسساتها الاساسية على أساس مكين ، وان توطدها توطيداً نهائياً . ولهذا فعليهم ألا يخالجهم الظن في أنني لا أعرف مدى الوقت الذي تتطلبه النمسا ، وقسوة الصعوبات التي يتوجب عليها أن تذللها » .

ان هذا الكلام جلي وواضح ، ولكن هل يستطيع الماركسيون الروس أن لا يربطوا القضية القومية بالأعمال الجريئة الحاسمة ؟ هل يمكنهم الاعتماد على الاصلاحات الجزئية ، على عدد غفير من « القوانين المنفردة » كوسيلة للحصول على « حرية القوميات » ؟

فاذا كانوا لا يستطيعون ذلك ويحرم عليهم عمل ذلك ، أفلا يتضح من هذا ان طريق النضال وأهداف المستقبل تختلف اختلافاً كلياً في روسيا عن مثيلاتها في النمسا ؟

كيف إذن والحالة هذه يمكننا الاقتصار على الاستقلال الثقافي القومي الذي ينادي به النمساويون والذي ينظر الى الامور من وجهة نظر واحدة دون أية مراعاة لوجهات النظر الاخرى ؟

إن لهذا السؤال جوابين :

إما أن انصار الاقتباس لا يعولون على الاعمال الجريئة الحاسمة في روسيا وأما أنهم يعولون عليها ولكنهم لا يعرفون ماذا يفعلون » .

واخيراً ، فان الواجبات التي تواجه روسيا تختلف كل الاختلاف عن مثيلاتها التي تواجه النمسا ، ونتيجة لهذا الواقع

فان وسائل حل المسألة القومية تختلف في روسيا عن الوسائل في النمسا . فالنمسا تعيش في ظروف برلمانية ، ومن المستحيل عليها أن تتطور اذا انعدمت هذه الظروف . ولكن يحدث كثيراً أن تتطور الحياة البرلمانية ويعطل التشريع في النمسا بسبب الاصطدامات والمشاحنات الشديدة بين الاحزاب الوطنية .

ومن هنا نستطيع أن نفهم الازمة السياسية المزمنة التي تعانيها النمسا منذ زمن طويل ولذلك ونتيجة لواقع النمسا تصبح المسألة القومية محور الحياة السياسية ، أي مسألة الوجود ، ولا عجب إذا ما سعى ويسعى السامة الاشتراكيون الديمقراطيون النمساويون قبل كل شيء الى حل قضية المصادمات القومية على وجه أو آخر وطبعاً على اساس البرلمانية القائمة فعلًا وبواسطة وسائل برلمانية .

أما الامر في روسيا فهو على غير هذه الحال : ففي روسيا أولاً « والحمد لله لا يوجد برلمان » .

ان القضية القومية ليست محور الحياة السياسية في روسيا بل أنها القضية الزراعية ، ولذلك فان حل القضية الروسية وحلول قضايا تحرير الأمم ترتبط ارتباطاً مباشراً بحل القضية الزراعية ، أي بالقضاء على بقايا القنانة ، وبجعل البلاد بلاداً ديمقراطية ، هكذا ومن خلال هذا لا تبدو القضية القومية

في روسيا قضية مستقلة حاسمة لأنها هي جزء من القضية العام الاكثر أهمية ، قضية تحرير البلاد .

كتب شبرينجر يقول :

« ان سبب عقم البرلمان النمساوي يعود أولاً وأخيراً الى ان كل اصلاح يولد داخل الاحزاب القومية تناقضات تهدم تماسكها ، ولهذا فان قادة الاحزاب يتحاشون بعناية وحذر كل اقتراح تشتم منه رائحة الاصلاح . إن تقدم النمسا لا يمكن أن يحدث إلا في حالة اعطاء الأمم أسساً حقوقية غير قابلة للنقض ، وهذا مما يغنيها عن ضرورة الاحتفاظ بمفارز دائمة للكفاح في البرلمان ويضع تحت تصرفها امكانية التوجه الى حل المهام الاقتصادية والاجتماعية » .

ويردد « باور » أقوال شبرينجر :

« إن السلام الوطني هو أمر لا بد منه للدولة قبل كل شيء ، ولا تستطيع الدولة بأي حال من الأحوال ، ان تتحمل تعطيل الحياة التشريعية بسبب مسألة سخيفة كمسألة اللغة وبسبب خلاف تافه بين أناس غاضبين يقطنون في أحد الأقاليم أو من أجل كل مدرسة جديدة » .

ان المرء ليستطيع ان يرى معقولية ما ورد ، ولكن مما لا شك فيه أن القضية القومية في روسيا تعرض عرضاً

مختلفاً كل الاختلاف من العرض الآنف الذكر .

ففي روسيا ليست القضية القومية هي التي تقرر مصير التقدم بل انها القضية الزراعية هي التي تقرر هذا المصير فالمسألة القومية هي فرع من أصل .

وهكذا نرى أن عرضنا للقضية القومية يختلف كيفياً عن عرض النمسا للقضية ذاتها ، فهناك واجبات مباشرة مختلفة وآفاق متباينة ووسائل وطرق كفاح متعارضة. أما الحال هذه ، أفليس من الواضح إذن أن الناس « الورقيين » ، هم وحدهم الذين « يحلون » المسألة الوطنية خارج نطاق الزمان والمكان ، يستطيعون الاقتداء بالنمسا باقتباس برماج الاشتراكيين الديمقراطيين النمساويين ؟

إنني أعود لأكرر قائلًا بأن الظروف التاريخية الملموسة والطريقة الديالكتيكية تعرض المسألة بوصفها الطريقة الوحيدة الصحيحة هي مفتاح حل القضية القومية .

- ٤ -

الإستقلال الذاتي الثقافي الوطني

تحدثنا فيما تقدم عن الناحية الشكلية في البرنامج الوطني النمساوي وعن الاسس الميتودولوجية التي بحكمها لا يستطيع الماركسيون الروس أن يقتدوا بسهولة بالاشتراكيين الديمقراطيين النمساويين وأن يتبنوا برنامجهم.

فلنتكلم الآن عن البرنامج نفسه من حيث الجوهر.

ما هو برنامج الاشتراكيين الديمقراطيين النمساويين للقضية القومية ؟

إنه الاستقلال الذاتي الثقافي الوطني.

وهذا ما معناه ، أولاً : أن الاستقلال الذاتي يجب ألا يعطى فقط مثــلاً لتشيكا أو بولندا اللتين يقطنهما بصورة رئيسة التشيكيون والبولنديون بل إنما يجب أن يعطى للتشكيين والبولنديين بوجه عام وبغض النظر عن الارض وحيث كان المكان الذي يقطنونه في النمسا .

ومن أجل هذا السبب بالضبط يسمى هذا الاستقلال الذاتي قومياً لا اقليمياً .

وهذا ما معناه ، ثانياً : أن التشيكيين والبولنديين والالمان الخ ... المبعثرين في مختلف أنحــاء النمسا وباعتبارهم افراداً منعزلين فهم مع هـذا ينتظمون في أمم كاملة تدخل كأمم في إطار الدولة النمساوية . وبهذا فان النمسا لا تعود تمثل أقاليم ذات استقلال ذاتي بل انما تمثل قوميات ذات استقلال ذاتي ، قوميات تكونت دون ما اعتبار للارض .

وهذا ما معناه ، ثالثاً : أن المؤسسات الوطنية العامة التي يتوجب إقامتها لخدمة هـذه الاغراض ومن أجل البولنديين والتشكيين الخ ... لن يكون من واجبها أن تشرف على القضايا السياسية الصرفة بل إنما اختصاصها سينحصر في القضايا الثقافية وحدها ، أما القضايا السياسية ستتركز معالجتهـا في البرلمان النمساوي « الريخسرات » .

وهذا السبب في تسمية الاستقلال الذاتي استقلالاً ثقافياً قومياً .

والآن ، هاكم نص البرنامج الذي وافقت عليه الاشتراكية الديمقراطية النمساوية في مؤتمر « برون » عام ١٨٩٩ .

استهل البرنامج حديثه فقرر ان المشاحنات القومية في النمسا تحول دون التقدم السياسي وقال :

« ان الحل النهائي للقضية القومية يمثل قبل كل شيء في الضرورة الثقافية وأن هذا الحل تتوفر أسبابه فقط داخل مجتمع ديمقراطي حقيقي يرتكز الى اساس الحق الانتخابي العام والمباشر والمتساوي » .

ويتابع البرنامج فيقول :

« صيانة وتطور الميزات القومية لشعوب النمسا أمر ممكن فقط شريطة وجود المساواة التامة في الحقوق وانعدام كل أشكال الاضطهادات ، ولهذا فلا بد قبل كل شيء من رفض نظام المركزية البيروقراطية في الدولة وكذلك إلغاء الامتيازات الاقطاعية في بعض الاقاليم . وفق هذه الشروط، ووفقها فحسب يمكن أن يستتب النظام القومي في النمسا

بدلاً من المشاحنات القومية وعلى الأسس التالية يقوم :

١ – يجب أن تنظم النمسا تنظيماً جديداً في دولة يسودها اتحاد ديمقراطي بين القوميات .

٢ . تتشكل في أراضي التاج التاريخية طوائف ذات ادارة ذاتية وتكون هذه الطوائف محددة تحديداً قومياً ، ويتوجب أن يعهد بالتشريع والادارة لكل طائفة من الطوائف الى مجالسها القومية المنتخبة على اساس الاقتراع العام المباشر والمتساوي .

٣ – تؤلف مناطق الحكم الذاتي أمة واحدة وتشكل اتحاداً وطنياً وحيداً يحل جميع القضايا القومية على أساس الحكم الذاتي التام .

٤ – حقوق الأقليات القومية يضمنها قانون خاص يصدره البرلمان الامبراطوري .

ويتوجه البرنامج في ختامه بنداء الى جميع أمم النمسا . يستطيع المرء أن يلاحظ بسهولة أن هذا البرنامج لا يزال محتفظاً ببعض مؤثراته الاقليمية ، ولكنه بوجه عام يحدد مفهوم الاستقلال الذاتي ويدعو اليه ، ولهذا فان «شبرينجر» الذي يعتبر الداعية الاول للاستقلال الذاتي الثقافي القومي قد استقبل هذا البرنامج بترحيب حار كما ووافق عليه « باور »

ووصفه بأنه « انتصـار نظري » للاستقلال الذاتي القومي .
واقترح «باور» صياغة الفقرة الرابعة منه بصيغة أخرى تكون أكثر دقة وأكثر وضوحاً بحيث تؤكد ضرورة « تكوين الأقليات القومية داخل كل منطقة ذات حـكم ذاتي وضمن طائفة ذات حقوق عامة » للاشراف على شؤون المدارس وغيرها من الأمور الثقافية .

هذا هو مجمل برنامج الاشتراكية الديمقراطيـة النمساوية القوميـــة ، فلنفحص أسسه العلمية . ولننظر كيف تدعم الاشتراكية الديمقراطية النمساوية الاستقلال الذاتي الثقـافي الوطني الذي تنادي به وتبشر .

لنتوجـه أولاً الى «شبرينجر » « وباور » القائلين بنظرية الاستقلال الذاتي !

ان نقطـة الانطلاق للاستقلال الذاتي القومي تتمثل في مفهوم الأمة بوصفها اتحاد افراد لا علاقة لهم بأرض معينة .

ويرى « شبرينجر » « ان القومية ليست لها أية علاقة أساسية بالأرض » وان الأمة هي اتحاد أشخاص مستقل ذاتياً » ويقول «باور » عن الأمة انها هي « جامعة أشخاص لا تتمتع بسيطرة مطلقة ، في منطقة معينة ما . » ولكن الاشخاص الذين يؤلفون أمة لا يعيشون دائماً جمهوراً متماسكاً وهم غالباً ما ينقسمون

الى فرق تضم بهذه الصورة الى أجسام وطنية اخرى وتسوق الرأسمالية هذه الفرق الى مختلف المناطق والمدن سعياً وراء العيش والرزق ، وهذه الفرق بعد دخولها مناطق وطنية اخرى وبعد أن تؤلف أقليات قومية تعاني من الاكثريات القومية المحلية تضييقاً على اللغة وعلى المدارس الخ ..

ومن هنا تنشأ المشاحنات والاصطدامات القومية. لهذا السبب لا يصلح « الاستقلال الذاتي الاقليمي » والحل الأوحد في هذه الحال كما يرى «شبرينجر» «وباور» ماثل في تنظيم أقليات أمة ، الأقليات المبعثرة في مختلف أنحاء الدولة ضمن اتحـــاد قومي واحد عام يضم جميع الطبقات .

ويرى « شبرينجر ،وباور » أن اتحاداً كهذا يتبنى الدفاع عن المصالح الثقافية للأقليات القومية يستطيع وحده ان ينهي المشاحنات القومية .

ويقول «شبرينجر » :

« من الضروري إعطاء القوميات تنظيماً صحيحاً ومنحها حقوق ، وواجبات . وبالطبع من السهل تشريع قانون ولكن هل يظهر مثل هذا القانون تلك الفعالية المتوخاة » .

ويمضي شبرينجر قائلاً : « إذا كانوا يريدون خلق قانون الأمم ،فيجب قبل كل شيء خلق الأمم نفسها، فبدون تكوين

قوميات يصبح من المستحيل خلق حقوق قومية وانهاء المشاحنات القومية . »

ويتكلم « باور » بالروح ذاتها حين ينادي « بتكوين الأقليات في طوائف ذات حقوق عامة على أساس المبدأ الشخصي » على اعتباره « مبدأ الطبقة العاملة » .

ولكن كيف تنظم الأمم ؟ وكيف يحدد انتماء فرد ما الى هذه الأمة أو تلك ؟

يجيب «شبرينجر» على هذين السؤالين :

« يثبت هذا الانتماء بشهادات ولادة قومية وعلى كل فرد في منطقة ما أن يعلن عن انتمائه إلى أمة ما . »

ويقول « باور » أيضاً :

« المبدأ الشخصي يفترض ان السكان ينقسمون حسب القوميات على أساس تصريحات يقدمها الراشدون بكل حرية» ولهذا الغرض « يجب أن تهيأ سجلات قومية » .

ويسترسل « باور » قائلًا :

« ان جميع الالمان في الاقاليم أو المناطق المتآلفة قومياً، وكل الالمان المسجلين في السجلات القومية في المقاطعات

المختلفة يؤلفون الأمـــة الالمانية وينتخبون المجلس الوطني » والشيء نفسه يقـال عن التشيكيين والبولنديين وغيرهم من القوميات .

ويرى « شبرينجر » أن المجلس القومي هو البرلـان الثقافي القومي الذي يعود اليه وضع المبادىء والموافقة على النفقات اللازمة للعنـاية بشؤون المدارس الوطنيـة والآداب والفنون والعلوم القوميـة وانشاء المجامع العلمية والمتاحف والمعـارض والمسارح » الخ ...

على هذا الوجه تحدد الأمة وتنظم هيئتها المركزية .

أما الحزب الاشتراكي الديمقراطي النمساوي فإنه بانشائه مؤسسات ، كتلك ينضوي تحت لوائها كل الطبقات فهو يتوخى كما يرى « باور » الى « جعل الثقافة الوطنية ، ملكاً للشعب بأسره وبهذا الشكل الوحيد الممكن يريـد أن يجمع شمل جميـع أعضاء الأمة في جامعة ثقافية قومية ».

قد يخال المرء أن « باور » يقصر نظرياته على النمسا فقط لكن واقع الحال هو العكس تماماً « فباور » يؤكد حازماً ان الانتقال الذاتي القومي هو شيء إلزامي بالنسبة الى الدول الاخرى التي هي كالنمسا مؤلفة من عدة قوميات .

ويرى « باور » « ان بروليتاريا جميع الأمم تقوم بمطلبها

الخاص ، مطلب الاستقلال الذاتي القومي مقابل السياسة القومية التي تتبعها الطبقات المالكة ، سياسة الاستيلاء على السلطة في دولة ذات قوميات متعددة » .

ثم يتابع باور حديثه فيستبدل بصورة سرية مبدأ حق الأمم في تقرير مصائرها بمبدأ الاستقلال الذاتي القومي فيقول :

بهذا الشكل فإن الاستقلال الذاتي القومي ، حق الأمم في تقرير مصائرها بنفسها ، يصبح حتماً برنامجاً دستورياً لبروليتاريا جميع الأمم التي تعيش في دولة ذات قوميات مختلفة » .

ولا يقف باور عند هذا الحد ،بل انه يسير الى أبعد منه، فيقول بأنه يؤمن إيماناً عميقاً بأن « الاتحادات القومية » التي تضم جميع الطبقات والتي يحدد لها (الاتحادات القومية) مع «شبرينجر» نظاماً ، ستكون نموذجاً للمجتمع الاشتراكي المقبل فهو يعرف أن النظام الاجتماعي الاشتراكي يقسم الانسانية الى مجتمعات محدودة قومية وان « تكتل الانسانية » سيحدث في عهد الاشتراكية ، ضمن مجتمعات ذات استقلال ذاتي قومي» وان « المجتمع الاشتراكي سيمثل بلا شك لوحة متعددة الألوان من اتحادات قومية ومن طوائف اقليمية » ولذلك « فإن المبدأ الاشتراكي للقومية هو أسمى تآلف بين المبدأ

القومي والاستقلال الذاتي القومي » .

يخيل الينا اننا عرضنا ما فيه الكفاية من مذهبي « باور وشبرينجر » وما عرضناه هو جوهر مبـدأ الاستقلال الذاتي الثقافي القومي في مؤلفي « باور » « وشبرينجر » .

ومما يستوعي الانتباه قبل كل شيء ، هو الاستعاضة غير المفهومة أسبابها والتي لا مبرر لها ، عن مبدأ حق الأمم في تقرير مصائرها بمبدأ الاستقلال الذاتي الثقـافي القومي ولا نستطيع أن نفسر اقـــدام « باور » على هـــذا الأمر لسببين هما :

إما أن « باور » لم يفهم معنى حق الأمم في تقرير مصائرها واما ان يكون عارفاً بهذا المبدأ وعليماً بمعناه ولكنه لسبب ما لا يستطيع ولا يريد ان يعبر عنه ، بما لا شك فيه هو :

١ ـ ان الاستقلال الذاتي الثقافي القومي يفترض سلامـة كيان الدولة ذات القوميات في حين أن مبـدأ حق تقرير المصير لا يأبه لهذا الكيان .

٢ ـ ان مبدأ حق تقرير المصير يمنح الأمة كامل الحقوق في حين ان الاستقلال الذاتي القومي يمنحها الحق الثقـــافي فقط ..

هذا من جهة أما من جهة اخرى فإننا نقول بأنـه من

الممكن مستقبلاً ظهور جملة من أحوال داخلية وخارجية تقرر تحت ضغطها هذه القومية أو تلك ترك دولة القوميات. ففي النمسا مثلاً حدث ان اعلن الاشتراكيون الديمقراطيون الروس في مؤتمر « برون » عن استعدادهم لتوحيد جزئي شعبهم في كل لا يتجزأ. فماذا يكون موقفنا في هذه الحالة من الاستقلال الذاتي القومي « الالزامي لبروليتاريا جميع الأمم؟ » وما هو حل المشكلة هذا الحل الذي يحشر آلياً جميع الأمم في سرير « بروكروست » لبغية الحفاظ على كيان الدولة؟

ومن ثم فان الاستقلال الذاتي القومي يناقض كل مجرى لتطور الأمم. وهو يعطي شعار تنظيم الأمم ولكن هل يمكن لنا أن نلحم الأمم بصورة صناعية وذلك في حالة كون الحياة والتطور الاقتصادي يقتطعان منها مجموعات كاملة ويبعثران هذه المجموعات في مناطق مختلفة؟

لا شك أن الأمم تلتحم حين تكون الرأسمالية في مراحلها الاولى، ولكن لا شك ايضاً في انه عندما تبلغ الرأسمالية مراحلها العليا تبدأ عملية انفراط الأمم، فتنفصل أعداد كاملة من المجموعات عن الأمة وتذهب للتفتيش عن الرزق، ثم تنزح فيما بعد بصورة نهائية الى مناطق اخرى من الدولة، وعندئذ يفقد المهاجرون صلاتهم القديمة ويكتسبون صلات جديدة في الأماكن والبقاع الجديدة، ويتبنون جيلاً

بعد جيل عادات وتقاليداً وأذواقاً جديدة وربما لغـة جديدة أيضـاً .

ونحن لا يسعنا هنا إلا أن نتساءل عما اذا كان بالامكان توحيد مجموعات كهذه ، منفصلة بعضها عن بعض ، في اتحاد قومي وحيد ؟ وأين هي تلك الاطواق السحرية التي يمكن بواسطتها توحيد ما لا يمكن توحيده ؟

هل يعقل مثلًا توحيد الألمان في الاقاليم البلطيقية ،والألمان ما وراء القوقاز في أمة واحـدة ؟ ولكن إذن كان كل هذا غير معقول وغير ممكن فما هي إذن أوجه الخلاف في هذه الحالة ، بين الاستقلال الذاتي القومي وبين « طوبى » قوميي العهد الماضي هؤلاء الذين بذلوا كل جهودهم لاعادة عجلة التاريخ الى الوراء ؟

إن وحدة الأمة لا تتقلص ، بسبب الهجرة فقط ، أنها ايضاً تتقلص من الداخل ايضاً ، وذلك بسبب زيادة حراجة النضال الطبقي عندما تكون الرأسمالية في مراحلهـا الأولى يمكن الحديث عـن « جامعة ثقافية » بـــين البروليتاريا والبرجوازية . ولكن « الجامعة » تبدأ بالذوبان مع تطور الصناعة الثقيلة وتزايد حدة الصراع الطبقي فلا يجوز الحديث بصورة جدية عن جامعة ثقافيـة لأمة ما عندمـــا يكف أصحاب المشروعات والعمال في أمة واحدة عن فهم بعضهم

بعضاً . وما هي شكل « جامعة المصير » التي يمكن الحديث عنها إذا كانت البرجوازية متعطشة للحرب في حين أن البروليتاريا تعلن « الحرب على الحرب ؟! » وهل يمكن تنظيم اتحاد قومي واحد يشمل جميع الطبقات من مثل هذه العناصر المتعارضة مصلحة ، والمتنافرة طبقة ؟! وهل يمكن الحديث بعد ذلك كله عن « تماسك جميع افراد الأمة في جامعة وطنية ثقافية » ؟! ألا يبدو لنا جلياً واضحاً أن الاستقلال الذاتي القومي ، يتعارض جذرياً مع كل مجرى للنضال الطبقي ؟

ولنسلم جدلاً ، ولمدة دقيقة واحدة بان شعار (نظموا الأمة) هو شعار قابل للتحقيق . فمن الممكن ان نفهم البريطانيين القوميين البرجوازيين الذين يسعون إلى تنظيم الأمة بقصد الحصول على أصوات إضافية ، ولكن منذ أي عهد بدأ الاشتراكيون الديمقراطيون الاشتغال بـ « تنظيم » الأمم و « تأليف » الأمم و « تشكيل » الأمم ؟

ما هو نوع هؤلاء الاشتراكيين الديمقراطيين ، الذين ينظمون اتحادات قومية تضم جميع الطبقات في عصر يبلغ فيه النضال الطبقي ذروته ؟ لقد كان حتى الآن أمام الاشتراكية الديمقراطية النمساوية (ككل اشتراكية ديمقراطية أخرى »

واجب واحد يتمثل في تنظيم البروليتاريا ، ولكن هـذا الواجب قد أمسى « قديمـاً » على ما يظن ، والآن يضع « شبريخر » و« باور » واجباً جديداً هو اكثر طرافـة واجب « تكوين الأمة » وتنظيمها .

وعلى كل حال فإن المنطق يفرض على من يقبل الاستقلال الذاتي القومي أن يقبل أيضاً بالواجب « الجديد » ، ولكن القبول بهذا الواجب يعني التخلي عن الموقف الطبقي والسير في ركب القومية وطريقها .

إن الاستقلال الذاتي الثقافي القومي الذي يدعو اليـه «شبريخر» و « باور » هو اكثر مظاهر القومية نعومة . وليس قطعاً من قبيل الصدفة أن يفرض البرنامج القومي للاشتراكيين الديمقراطيين النمساويين الاهتمام « بصيانـة وتطور المـيزات القومية للشعوب » فلنفكر قليلاً :

« بصيانة الميزات القومية » لتتر مـا وراء القوقاز ، لنفكر مثلاً بجلد النفس بالسياط في مناحة « حسن أو حسين » او لنفكر بتطوير خصائص الجورجيين القومية « مثـلاً حق الثأر ».

إن المكان اللائق لمثل هذه المادة يجب ان يكون في برنامج قومي برجوازي واضح ، فإذا ما ظهرت مثل هذه

المادة في برنامج الاستقلال الذاتي القومي فمعنى ذلك أن مبدأ الاستقلال الذاتي القومي يفضي بنظره عنها ولا يرفضها .

ولما كان مبدأ الاستقلال الذاتي لا يصلح للمجتمع الحالي فإنه لن يصلح على وجه التأكيد للمجتمع الاشتراكي .

إن نبوءة « باور » عن « انقسام الانسانية إلى مجتمعات محدودة قومياً » يكذبها كل مجرى لعملية تطور الانسانية المعاصرة فالحواجز القومية فهي لا تتوطد اليوم بل انما تنهار وقد سبق لماركس ان قال منذ العقد الخامس من القرن التاسع عشر إن الفرقة القومية وتباين مختلف مصالح الشعوب تتلاشي حتى في أيامنا على صورة اسرع ، وإن سيادة البروليتاريا ستزداد في سرعة تلاشيها » .

إن تطور الانسانية الذي تلا قول ماركس وما رافق هذا بين القوميات وتجمع الناس على بقاع من الأرض تتسع باستمرار ليؤكد رأي ماركس تأكيداً قاطعاً .

أما رغبة « باور » في تصوير المجتمع الاشتراكي على شكل لوحة متعددة النقاط والبقاع ، مجتمع يتألف من اتحادات قومية ومن طوائف اقلمية فهي محاولة وجلة متهيبة

للاستعاضة عن مفهوم ماركس في الاشتراكية بمفهوم « باكونين »[1] المعدل ولقد أظهر تاريخ البشرية أن جميع هذه المحاولات كانت تحمل في اعماقها عناصر الفشل المحتوم .

ونحن هنا لن نتحدث عن « المبدأ الاشتراكي للقومية» هذا المبدأ الذي يكيل له « باور » المديح ، كيلاً والذي هو حسب مفهومنا استبدال للمبدأ الاشتراكي للنضال الطبقي بالمبدأ البرجوازي للقومية .

فإذا كان الاستقلال الذاتي للقومية ينطلق من مبدأ مشكوك فيه كهذا المبدأ فلا بد عندئذٍ من الاقرار بانه لن يعود على حركة العمال إلا بالضرر .

والحق يقال ان القومية التي يتحدث عنها « باور »ليست واضحة كل الوضوح بسبب انها مقنعة ببراعة بعبارات اشتراكية وهي لهذا الأمر بالذات شديدة الضرر بالبروليتاريا ، إذ انه من الممكن القضاء على القومية الصريحة لأنه من السهل معرفتها ولكن من الصعب النضال ضد القومية المبرقعة التي

---

١ – باكونين فيلسوف فوضوي روسي عاصر كارل ماركس .

يتعذر معرفتها من تحت برقعهـــا ، فهي عندمـا تكون مغطاة بدرع الاشتراكية تكون أكثر مناعـة وأشد حيوية .

لذلك فإنها عندما تعيش مثـــل هذه القومية بين العمال فإنها تسمم الجو بنشرهـا أفكاراً ضـالة ومضللة وضارة ، وهي أفـــكار نابعـة من سوء الظن المتبـادل بـين العمال من مختلف القوميـات وتؤدي الى الانعزالية بين عمـــال الأمم .

ان مضار مبدأ الاستقلال الذاتي القومي ، لا تقتصر على ما أوردت فهي لا تمهد السبل لعزل العمال بعضهم عن بعض فقط ، بل وانها تؤدي الى تقطيـع أوصال الحركة العماليـة الموحدة . ففكرة الاستقلال الذاتي القومي تختلق المقدمات البسيكولوجية لتقسيم حزب العمال الموحد الى أحزاب متباينة مبنية على أساس القوميات . كما وانها تقطع أوصال النقابات المهنية وتنتج عن ذلك العزلة التامة ، وهكذا تندثر الحركة الطبقية الموحدة وتصبح جداول قوميـــة منفردة . فالنمسا موطن « الاستقلال الذاتي القومي » تعطي بالنسبة الى هـذه الظاهرة ، أمثلة محزنة مؤسفة للغاية .

فالحزب الاشتراكي الديمقراطي النمساوي كان فيما مضى

حزباً موحداً وقد أخـذ يتصدع الآن وينقسم الى أحزاب منفردة ، فمنـذ سنة ١٨٩٧ (مؤتمر الحزب في فيمبرغ) وبعد مؤتمر الحزب في « برون » (١٨٩٩) ، هذا المؤتمر الذي صادق على الاستقلال الذاتي القومي اشتد التصدع ، وأخيراً بلغت به الأمور هذا الحد ، فبدلاً من أن يكون هناك حزب أممي واحد ، توجد الآن ستة أحزاب قومية ، منها الحزب الاشتراكي الديمقراطي التشيكي ، هـذا الحزب الذي لا يريد حتى أن تكون له أية صلة بالحزب الاشتراكي الديمقراطي الالماني . أضف الى ذلك أن النقـــابات المهنية مرتبطة بالأحزاب ويقوم العمال الاشتراكيون الديمقراطيون ذاتهم بالعمل الرئيسي في النقابات ، والاحزاب النمساوية ، لهذا كان من المتوقع أن تؤدي الحركات الانفصالية في الحزب الى حركات انفصالية في النقابات وان تتصدع النقابات من جرائها ، ولقـد حدث هـذا بالفعل فانقسمت النقابات حسب القوميات ، وغالباً مـا تصل الأمور في الوقت الحاضر الى حد أن العـــمال التشيكيين يحطمون اضراب العـــمال الالمان أو يساندون البرجوازيين التشيكيين ضـد العمال الالمان .

يتضح مما ورد أن الاستقلال الذاتي الثقـــافي القومي لا يحل المسألة القومية بل أنـه يزيدها ارتباكاً وتشويشاً

بسبب أنه يهيء تربة صالحة لنشاطات تتوخى هدم حركة العمال وتقسيمهم حسب القوميات وزيادة المشاحنات فيما بينهم .

هذا هو حصاد مبدأ الاستقلال الذاتي القومي .

- ٥ -

البوند[1] : قوميته وانفصاليته

قلنا فيما تقدم أن « باور » الذي يقر بأن الاستقلال الذاتي القومي أمر لا بد منه للتشكيين والبولنديين الخ ... يعبر أيضاً عن نظرية تقول بأنه لا يوافق على منح اليهود استقلال ذاتي كهذا .

ويجيب « باور » على سؤال متساءل :

« هل يجب على الطبقة العاملة أن تطالب باستقلال ذاتي للشعب اليهودي ? »

قائلاً :

« ان الاستقلال الذاتي القومي لا يمكن ان يكون مطلب العمال اليهود » .

---

١ ـ الاتحاد الاشتراكي اليهودي ـ المترجم .

أمـا السبب في ذلك كما يرى « باور » هو « أن المجتمع الرأسمالي لا يمكن اليهود من المحـافظة على أنفسهم بوصفهم أمة » .

وزبدة القول أن الأمة اليهودية يذوب افرادها في الأمم الاخرى .

أن هـــذا الرأي عن مصير اليهود بوصفهم أمـة ليس جديداً ، فلقد سبق لكارل ماركس منذ العقد الخامس من القرن التاسع عشر أن صاغه بقالب معين وقد بنى ماركس نظريته على اليهود الالمان كما وان كاوتسكي جاء بنظرية مماثلة عن اليهود عام ١٩٠٣ وبنى نظريته تلك على أساس دراسته لليهود في روسيا .

والآن يعود « باور » ليكرر هذه النظرية ولكن على صورة لا تنفي حاضر الأمة اليهودية ، بل إنمـــا تنفي مستقبلها .

ويفسر « باور » استحالة بقاء اليهود بوصفهم أمة بسبب أنهم لا يملكون منطقة محددة للاستيطان .

وهذا التفسير صحيح في جوهره ولكنه لا يعبر عن كل الحقيقة . فالقضية هي قبل كل شيء ماثلة في أن اليهود لا يملكون فئة واسعة مستقرة ترتبط بالارض وتوطد الأمـة

توطيداً طبيعياً ، ليس باعتبار الارض عموداً فقرياً لها فحسب بل إنما باعتبارها سوقها القومية ايضاً .

فمن بين الخمسة أو الستة ملايين من اليهود الروس توجد هناك نسبة تتراوح بين ٣ و ٤ ٪ منهم يعملون في الزراعة أمـــا النسبة الباقية وقدرها ٩٦ ٪ فهم يعملون في التجارة والصناعة وفي مؤسسات ويعيشون في المدن بوجه عام ، وفوق هذا كله فاليهود مبعثرون في روسيا ولا يشكلون اكثرية في أية مقاطعة من المقاطعات .

ولهذا ، فان اليهود المتكتلين في أقليات قومية في مناطق تقطنهـــا قوميات اخرى يخدمون بصورة رئيسية الأمـم « الاجنبية » بوصفهم صناعيين وتجـار وأصحاب مهن حرة ، ويتكيفون بطبيعة الحال تبعاً « للأمم الاجنبية » وذلك من حيث اللغة الخ ...

فـــاذا أضفنا الى هذه العوامل عوامل تزايد تعاملهم وامتزاجهم بالقوميات الاخرى ، هـــذا التعامل والامتزاج المحتومان بسبب الرأسمالية فان جميع هذه العوامل ستؤدي في النهـاية الى ذوبان اليهود في الامم الاخرى ، أضف الى ذلك أن الغاء المناطق المخصصة لليهود من شأنه أن يسرع في عملية ذوبانهم .

لهذا ، ووفقاً لمـــا تقدم فان المطالبة بالاستقلال الذاتي

القومي لليهود في روسيا تتخذ طابعاً غريباً الى حد مـا ، فالذين يقترحون استقلالاً ذاتيـــاً لأمة ينكرون مستقبلها ولا يزال وجودها بحاجة الى اثبات هم جماعة « البوند » .

فلقد وقف « البوند » هذا الموقف الغريب حينما صادق في مؤتمره السادس (١٩٠٥) على « برنامج قومي » ينبـع من روح الاستقلال الذاتي القومي .

هناك ظرفان دفعــــا « بالبوند » الى اتخاذ ذاك الموقف الغريب :

الاول :

هو كون « البوند » منظمة للعــــمال اليهود الاشتراكيين الديمقراطيين وللعمال اليهود وحدهم .

وقبل عام ١٨٩٧ وضعت الفرق الاشتراكية الديمقراطية التي كانت تنشط بين اليهود ، نصب أعينهـا خلق « منظمة خاصة باليهود » . وفي عام ١٨٩٧ خلقت هذه الفرق منظمة كهذه عن طريق اتحادها في « البوند » وحدث هذا في فترة كانت الاشتراكية الديمقراطية الروسية غــــير موجودة في الواقع ككل .

ومنـــذ ذلك الحين أخذ « البوند » ينمو ويتسع باستمرار

وتبرز نشاطاته أوضح فأوضح في الايام السوداء التي كانت تعيشها الاشتراكية الديمقراطية الروسية .

وعندما حلت سنة ١٩٠٠ بدأت طلائع حركة عمال جماهيرية ، فأخذت الاشتراكية الديمقراطية الروسية بالنمو وأخذت تجذب العمال اليهود الى النضال الجماهيري ، كما وبدأت تمتص العمال « البونديين » فضاق نطاق « البوند » نتيجة لذلك ، هذا النطاق غير المستند الى أساس اقليمي .

وهنا واجهت « البوند » مشكلة ملحة ، إذ كان عليه إما أن يذوب في الموجة الأممية العامة واما ان يدافع عن وجوده المستقل بوصفه منظمة ليست لها صبغة اقليمية ، وقد اختار «البوند» الحل الاخير .

وهكذا ظهر برنامج « البوند » . «والبوند» كممثل وحيد للبروليتاريا اليهودية .

ولكن تبرير هذه « النظرية » الغريبة (نظرية البوند) بشكل ما ، أصبح أمراً مستحيلاً ، إذ أنه لا بد من دعامة مبدئية ومبرر مبدئي ترتكز اليها ، وأخيراً اهتدوا الى مبدأ الاستقلال الذاتي الثقافي القومي ، ووجدوا فيه الدعامة

والمبرر لنظريتهم . لذلك عض « البوند » بالنواجذ على هذا المبـدأ واستعاره من الاشتراكيين الديمقراطيين النمساويين ، ولو أن هذا المبدأ لم يوجد في منهاج هؤلاء لأقدم رجال « البوند » على إختراعه ليبرروا تبريراً « نظريـاً » الوجود المستقل « للبوند » .

ولهذا وبعد محاولة رعديدة قبل « البوند» عام ١٩٠٥ البرنامج القومي ووافقوا عليه موافقة نهائية .

الثاني :

هو وضع اليهود الخاص بوصفهم أقليات قوميـة منفردة ضمن منـاطق محددة تؤلف اكثرية سكانها قوميات متماسكة اخرى . وقد سبق لنا أن قلنا ان هذا الواقع يهدم وجود اليهود كأمة ويدفع بهم الى الذوبان في الأمم الاخرى . وهذه العملية هي عملية موضوعية تثير في أذهان اليهود خواطر تجعلهم يضعون قضية ضمان حقوق الأقلية القومية ، مبدأ لهم وذلك بغية اتقاء ذوبانهم المحتوم في الامم الاخرى ، فضمان حقوق الأقلية القومية هو اجراء يتخذه اليهود ضد الذوبان . لذلك لم يكن أمام « البوند » الذي يبشر بحيوية القومية اليهودية إلا الموافقة على مبدأ ضمان حقوق الاقليات ولهذا كان عليه أن يقبل بمبدأ الاستقلال الذاتي الثقافي القومي ، وسبب ذلك

لأنه كان من المستحيل أن تدور المناقشة حول استقلال ذاتي سياسي اقليمي بسبب أن اليهود لا يملكون بقعة محدودة من الارض .

ويجدر بنا هنا أن نشير الى ان « البوند » كان منذ البداية يشدد على مبدأ الاستقلال الذاتي القومي ، وبوصفه ضمانة لتطور الامم « تطوراً حراً » وليس من قبيل الصدفة ان يقدم « غولدبلات » ممثل البوند في المؤتمر الثاني للاشتراكية الديمقراطية الروسية على صياغة نص مبدأ الاستقلال الذاتي القومي وتفسيره « بأنه مؤسسات تضمن لها حرية تامة للتطور الثقافي » كما وعرض مناصري آراء « البوند » اقتراحاً مماثلاً على عصبة الاشتراكية الديمقراطية في « الدوما » الرابعة .

هكذا وقف « البوند » هذا الموقف الغريب ، موقف استقلال ذاتي قومي لليهود .

لقد شرحنا فيما تقدم قضية الاستقلال الذاتي القومي بوجه عام وقد أظهر لنا هذا الشرح والتحليل أن مبدأ الاستقلال الذاتي القومي يؤدي الى القومية . وسنري فيما بعد أن «البوند» قد وصل الى هذه النتيجة . غير ان «البوند » ينظر ايضاً الى الاستقلال الذاتي القومي من ناحية خاصة ، ناحية ضمان حقوق

الاقليات القومية . فلنحلل هذه الناحية الخاصة ايضاً . وهـذا التحليل أمر لا مهرب منه أو مفر خصوصاً وان مسألة الاقليات القومية ـ لا اليهودية فقط ـ هي مسألة هامة وجدية بالنسبة الى الاشتراكية الديمقراطية .

« مؤسسات تضمن للامم حرية كاملة للتطور الثقافي »

ولكن ما هي هذه المؤسسات التي تضمن الخ ..؟

هي قبل كل شيء « المجلس القومي » الذي يقول بـه «شبرينجر » «وباور »وهي أشبه ما تكون بمجلس خصص للشؤون الثقافية .

ولكن هل بامكان هذه المؤسسات ان تضمن للأمة حرية كاملة لتطورها الثقافي ؟ هل بامكان مجالس خصصت للشؤون الثقافية مهما كان نوعها أن تحمي الأمم من الاضطهادات القومية ؟

يعتقد « البوند » بأنه باستطاعة مثل هذه المؤسسات أن تقوم بهذه المهمة .

غير ان التاريخ يجيب عكس ذلك تماماً .

فلقد وجد مثلاً في بولندا مجلس خصص للشؤون السياسية وقد حاول هذا المجلس أن يضمن للبولنديين حرية « التطور الثقافي » غير أن هذا المجلس لم يفشل فقط في محاولته هـذه بل إنما سقط هو نفسه صريعاً في نضـال غير متكافيء ضد الظروف العامة في روسيا .

ويوجد في فنلندا منذ زمن طويل مجلس آخر يسعى هو بدوره الى حماية القومية الفلندية من « محـاولات الاعتداء » ولكن ما هو مدى النجاح الذي بلغه هذا المجلس ؟ اننا لا شك جميعاً نراه .

فمجالس « السيمات » ليست من نوع واحد طبعاً ، والقضاء على مجلس « السيم » الفنلندي المنظم تنظماً ديمقراطياً ليس سهلاً كالقضاء على مجلس « السيم » البولندي الارستقراطي الطابـع والجوهر .

ولكن الأمر الهام في الموضوع ليس مجالس « السيمات » بل انما هو الظروف والاوضاع العامة في روسيا . فلو وجدت في روسيا في الوقت الحاضر أوضاع اجتماعيـــة آسيوية فظة كتلك التي وجدت في الماضي (خلال القضاء على مجلس السيم البولندي) لكان مصير مجلس « السيم » الفنلندي أشد ألماً من مصير المجلس البولندي . وعلى كل حـــال فإن « محاولات

الاعتداء » على فنلندا تتزايد يوماً بعد آخر ولا يستطيع أحد أن يزعم بأن هذه المحاولات تتكسر أو تهزم .

فإذا كانت تلك فعاليات مجالس « السيمات » وتلك نتائجها فالأحرى بمجالس « السيمات » الفتية ، أو بالمؤسسات الفتية منها والضعيفة كمجالس « السيمات » الثقافية أن تكون عاجزة عن ضمان « التطور الحر » للأمم .

ان السر كما يبدو ليس كامناً في المؤسسات بل انما هو كامن في الاوضاع العامة التي تسود البلاد ، فإذا لم تكن في البلاد ديمقراطية فلن يكون هناك ضمان « لحرية كاملة للتطور الثقافي » للقوميات ويمكننا أيضاً أن نقول بثقة وقناعة بأنه كلما انتشرت الديمقراطية في البلاد كلما هبط عدد « محاولات الاعتداء » على « حرية القوميات » وكلما توافرت الضمانات ضد « محاولات الاعتداء » .

ان روسيا هي بلاد شبه آسيوية ولهـذا فإن سياسة « محاولات الاعتداء » تتخذ فيها في الغالب اكثر الاشكال فظاظة ، أشكال المذابح الطائفية .

ولا حاجة بنا الى الكلام عن ان « الضمانات » في روسيا قد خفضت إلى حدها الأدنى .

أما المانيا وهي بلد اوروبي يتمتع بقدر من الحرية السياسية

لذلك فليس من المستغرب إذا كانت سياسة « محـاولات الاعتداء » لا تتخذ في أية حال من الأحوال شكل المذابح الطائفية .

أضف الى ذلك انـه ففي فرنسا تتوفر ضمانات أوفر مما تتوفر في المانيا وذلك لأن فرنسا أوسع ديمقراطيـة من المانيا .

وأخـيراً فنحن لن نتحدث عن سويسرا حيث تعيش القوميات بحرية تامة ، سواء كانت أقليات أم أكثرية وذلك كله بفضل الدرجة السامية التي بلغتها من الديمقراطيـة مع أن ديمقراطيتها هي ديمقراطية برجوازية .

وهكذا يسلك « البوند » طريـق الضلال حينما يدعي أن « المؤسسات بحد ذاتها تستطيع أن تضمن تطوراً ثقافياً كاملاً للقوميات » .

وبمقدورنا ايضاً أن نقول ان «البونـد» نفسه يعتبر نشر الديمقراطية في روسيا شرطاً أولياً « لخلق المؤسسات » ولضمان الحرية . ولكن هذا القول غير صحيح لأنه يتضح من تقرير « الكونغرس البولندي » الثامن ان« البوند » يتوقع الحصول على « المؤسسات » على أساس الاوضاع الحاليـة في روسيا وعن طريق « اصلاح » الطائفة اليهودية .

وهذا ما قاله أحد زعماء «البوند» في المؤتمر :

« وبامكان الطائفة اليهودية أن تصبح نواة للاستقلال الذاتي الثقافي القومي المقبل الذي هو بمثابة وسيلة تخدم بها الأمة نفسها بنفسها ، وسيلة لسد الحاجات القومية وتحت شكل الطائفة يستتر المضمون ذاته وهما حلقتان في سلسلة واحدة ومرحلتان في طريق صاعدة واحدة . »

وبناء على ذلك قرر مؤتمر الثامن «للبوند» ضرورة النضال « في سبيل إصلاح الطائفة اليهودية وتحويلها بواسطة التشريع الى مؤسسة دنيوية ذات تنظيم ديمقراطي » .

يتضح أن « البوند » يعتبر أن الشروط والضمانة ليست في نشر الديمقراطية في روسيا ، بل في مؤسسة اليهود الدنيوية المقبلة التي يحصل عليها « البوند » عن طريق « إصلاح الطائفة اليهودية » وعن طريق التشريع بواسطة مجلس الدوما .

ولكن قد سبق لنا أن رأينا أن المؤسسات بحد ذاتها لا تستطيع أن تعطي ضمانات إذا كانت الدولة كلها لا تدار وفق الانظمة الديمقراطية .

كيف تصبح الحالة في ظل النظام الديمقراطي المقبل ؟

ألا نحتاج في ظل النظام الديمقراطي الى مؤسسات خاصة

أيضاً (مؤسسات ثقافية تضمن)... الخ ؟ كيف تسير الامور في سويسرا الديمقراطية مثلاً ؟ هل توجد هناك مؤسسات ديمقراطية خاصة من نوع وطراز « المجلس القومي الأبرينجري » ؟

لا وجود هناك لمثل هذه المؤسسات ! ولكن ألا تتأثر مثلاً بسبب هذا الواقع المصالح الثقافية للايطاليين الذين يؤلفون أقلية قومية في سويسرا ؟

أنه لم يبلغ مسامعنا شيء من هذا القبيل . وهو أمر مفهوم طبعاً ، فالديمقراطية في سويسرا تجعل وجود جميع أنواع هذه المؤسسات الثقافية أمراً لا حاجة اليه أو لازم .

ولما كانت هذه المؤسسات عاجزة في الوقت الحاضر عن تقديم أي نوع من الضمانات لذلك فلا حاجة لنا بها في المستقبل .

هذا هو جوهر مبدأ الاستقلال الذاتي القومي الثقافي .

ولكن هذا المبدأ يصبح أشد ضرراً عندما يفرض على « أمة » يكون وجودها ومستقبلها موضوعين للشك والجدل « كالأمة اليهودية » . في مثل هذه الاحوال يتوجب على أنصار مبدأ الاستقلال الذاتي القومي أن يصونوا ويحافظوا على جميع

ميزات « الأمة » وخصائصها ، لا النافع منها فقط بل والضار أيضاً ، وكل ذلك رغبة في « انقاذ الأمة » في الذوبان بغية « صيانتها » .

لقد كان محتماً على « البوند » أن يسلك هذه الطريق الوعرة الخطرة وقد سلكها قولاً وفعلاً وسلوكه هذا واضح الخطى في القرارات المشهورة التي اتخذها في المؤتمر الأخير للبوند . وخاصة ما يتعلق منها « بيوم السبت » و « الاونسية » وغير ذلك .

إن الاشتراكية الديمقراطيـــة تسعى لتحصل على حـق « لغة المولد » لكافة الأمم غير أن « البوند » لا يكتفي بهذا ، بل إنمـــا يطالب بجـد وباصرار خاص بالدفاع عن « حق اللغة اليهودية » ، ويفضل « البوند » بالذات انتخاب اولئك المرشحين « للدوما الرابعة » الذين يتعهدون بالدفاع عن حق « اللغة اليهودية » .

لا حق لغة المولد المشترك بل حق اللغة اليهودية الاونسية وحدها فليناضل إذن عمال كل قومية من القوميات قبل كل شيء ، في سبيل لغتهـم ، اليهـود في سبيل اليهـــودية ، والجورجيون في سبيل الجورجية الـــخ ... فالنضال في سبيل حق كافة الأمم هو شيء ثانوي ، فبامكانـك أن لا تعترف حتى بحق لغة المولد لجميـع القوميات المظلومة ،

ولكنك إذا كنت تعترف بحق اللغة اليهودية فقط فاعلم سلفاً : أن « البوند » سيصوت لك وأن « البوند » سيعطيك « الافضلية » .

إذن ما هي الحدود التي تفصل « البوند » عن القوميين البرجوازيين ؟

تسعى الاشتراكية الديمقراطية للحصول على تقرير يوم راحة الزامي في الاسبوع . ولكن « البوند » لا يكتفي بذلك فهو يطلب بان « يؤمن للبروليتاريا اليهودية » عن طريق التشريع « حق تقييد يوم السبت وان يلغى في الوقت ذاته الارغام على التقييد في يوم آخر » وموقف « البوند » هذا يدفع بنا الى الظن في أن « البوند » قد يخطو « خطوة الى الأمام » وسيطالب بحق تقييد جميع الاعياد اليهودية القديمة . وإذا كان العمال اليهود لسوء حظ « البوند » قد نبذوا الاوهام القديمة ، وإذا كانوا لايريدون أن يعيد ، فإن « البوند » بدعايته في سبيل « حق السبت » سيذكرهم بالسبت وسيغرس إذا جاز لنا أن نقول « روح السبت » .

ومن هذا يستطيع المرء أن يفهم تماماً « الخطابات النارية » التي طالب فيها خطباء المؤتمر الثامن « للبوند » « بالمستشفيات اليهودية » وقد بني هذا المطلب على أساس

الزعم القائل « بأن المريض ينال على يدي ذويه قسطاً اوفر من الراحة » ، وأن العامل اليهودي لن يجد الراحة بين العمال البولنديين بل يجدها بين الباعة من اليهود الى هذا الدرك السحيق هوى « البوند » :

« صيانة كل ما هو يهودي ، الاحتفاظ بكل الخصائص القومية اليهودية وحتى تلك منها التي تنزل الاضرار الفادحة بالبروليتاريا وعزل اليهود عن كل ما هو ليس بيهودي . »

لقد كان الرفيق بلنجانوف على حق حينما قال أن « البوند » يكيف الاشتراكية لتصبح قومية .

بمقدور ف . كوسوفسكي ومن على شاكلته من البونديين طبعاً أن ينعتوا بليخانوف بالشعوذة فإن الورق يحتمل كل شيء ، ولكن العليم بنشاط « البوند » يستطيع أن يفهم بسهولة أن هؤلاء الناس الصناديد يخافون ببساطة من كشف حقيقة انفسهم ويتسترون بكلمات عنيفة ضد « الشعوذة » .

ولما كان « البوند » قد اتخذ هذا الموقف من القضية القومية لذلك بات لزاماً ، عليه أن يسلك ، بصورة طبيعية في حقل التنظيم ، السبيل التي تؤدي الى عزل العمال اليهود وتوجد الانقسام في داخل صفوف الاشتراكية الديمقراطية .
هذا هو منطق مبدأ الاستقلال الذاتي القومي .

وقد انتقل بهذا « البوند » من نظرية « الممثل الوحيد» الى نظرية « المفرق بين القوميات » ، « والبوند » يطالب الاشتراكية الديمقراطية أن « تحقق في بنائها التنظيمي التفرقة متبعاً القوميات » ومن التفرقة خطا « البونـــد » خطوة أخرى « الى الأمام » لقد خطى الى « العزلة » ولهـــذا السبب ارتفعت بعض الاصوات في المؤتمر الثامن «للبوند » ليقلن أن « الوجود القومي يتجسد في العزلة » .

إن نظرية الاتحـاد التنظيمي تحمـــل في احشائها عناصر التفسخ والانفصالية « والبوند » يسير نحو الانفصالية بوعي وادرك تامين .

وعلى كل حال فليس أمام « البوند » من سبيل آخر فوجوده بوصفه منظمة ليس له أية صبغة اقليمية تدفع بـه الى طريق الانفصالية ، فليس لدى « البونـــد » أرض محدودة وهو يزاول نشاطاته داخل أرض « الغير » في حين أن الاشتراكية الديمقراطية البولندية واللاتفية والروسية التي تجاور « البوند » تؤلف مجموعات اقليمية أممية .

وهذا ما يعني أن كل توسع . أو انتصار تحرزه هـــذه المجموعات هي بمثابة هزيمة تنزل بالبوند .

ولذلك لم يعد هناك سوى احتمالين :

الأول : إمـــا انه يتوجب على الاشتراكية الديمقراطية الروسية بمجموعها أن تبني لنفسها بناءً جديداً يقوم على مبدأ « الاتحادية القومية » وفي هذه الحالة ، يحصل « البوند » على إمكانية الاستئثار بالبروليتاريا اليهودية .

الثاني : وإما أن يبقى مبدأ هـــذه المجموعة الاقليمية الأممية نافذ المفعول وعندئذٍ يبني « البوند » نفسه بنـــاءً جديداً يعتمد مبادىء الأمميــة كما هي حال الاشتراكيـــة الديمقراطية بولندية او لاتفية او روسية .

ولكن وكما اتضح لنا منذ البدء أن « البوند » يطالب بإعادة تنظيم الاشتراكية الديمقراطية الروسية وفق مبـادىء « الاتحادية القومية » لقد حدث أن اختار « البوند » عام ١٩٠٦ طريقاً وسطاً حين انتسب للاشتراكيـة الديمقراطيـة الروسية ، وجاء اختياره هذا نتاجاً لموجة التوحيد والوحدة التي ارتفعت من اعلى الى أسفل لذلك كان انتساب «البوند» الى الاشتراكية الديمقراطية الأممية يرمي الى التربص لمعاودة شن النضال من اجل تحقيق « الاتحادية القومية » وهذا ما صرح به حينئذٍ زعيم البوند « ميدم » عندما قال :

« نحن لم ننتسب الى الاشتراكية الديمقراطية بغية الاستسلام للدعة بل رغبة في النضال ، فلا مـكان بيننا للدعـة ، والمانيلوفيون وحدهم يستطيعون ترقبها في مستقبل قريب ،يجب

على « البوند » أن ينتسب للحزب وهو مسلح من أخمص قدميه حتى قمة رأسه » .

من الخطأ أن يتهم « ميدم » بسبب قوله الأنف الذكر بسوء النية ، فالقضية ليست قضية سوء نية بل انما هي قضية موقف « البوند » الخاص . ولا يسع « البوند » بحكم موقفه هذا إلا أن يناضل ضد الاشتراكية الديمقراطية الروسية القائمة على مبادىء الأممية .

« والبوند » بنضاله ضد الاشتراكية الديمقراطية الروسية يخرق وحدة الصف على كل حال . ولقـــد بلغت الأمور « بالبوند » اخيراً حداً قطع معه صلته بالاشتراكية الديمقراطية الروسية وبصورة رسمية ، وذلك حينما خرق نظام الاشتراكية الديمقراطية باتحاده في انتخابات مجلس الدوما الرابعـة مع القوميين البولنديين ضد الاشتراكيين الديمقراطيين البولنديين. لقد اتضح أن « البوند » وجد في قطع صلاتـــه بالاشتراكيين الديمقراطيين خير ضمان لحريته في العمل .

وهكذا أدى « مبـدأ التفرقة » في حقل التنظيم إلى الانفصالية وإلى قطع العلاقات قطعاً تاماً .

وحين مناقشة « البوند » لجريدة « اسكرا » القديمة حول الاتحادية القومية كتب « البوند » ما يلي :

« تريد « الاسكرا » أن تؤكد أن العلاقات الاتحادية بين « البوند » والاشتراكية الديمقراطية الروسية من شأنها

أن تضعف الروابط بينها . ونحن لانستطيع دحض هذا الرأي استناداً إلى التطبيق في روسيا وذلك لسبب بسيط واحد هو أن الاشتراكية الديمقراطية الروسية لاوجود لها كوحدة اتحادية ولكن بامكاننا أن نستشهد بالتجربة المفيدة جداً للاشتراكية الديمقراطية النمساوية التي اتخذت صفة اتحادية على أساس قرار مؤتمر الحزب عام ١٨٩٧ » .

لقد كتب الكلام الوارد اعلاه ١٩٠٢ وها نحن اليوم في عام ١٩١٣ وأمامنا في الوقت الحاضر التطبيق الروسي وتجربة الاشتراكية الديمقراطية النمساوية ، فلنرا ما فيها من عظات وعبر !

لنبدأ بالحديث عن « تجربة الاشتراكية الديمقراطية النمساوية المفيدة جداً ! »

كان في النمسا قبل عام ١٨٩٦ حزب اشتراكي ديمقراطي واحد ، وقد طلب في السنة نفسها التشيكيون لأول مرة تمثيلًا منفصلًا وجاء طلبهم هذا في المؤتمر الأممي الذي عقد في لندن وقد حصلوا على هذا التمثيل المنفصل .

وفي عام ١٨٩٧ جرت في مؤتمر « فيمبرغ » تصفية الحزب الواحد واستعيض عنه بحلف اتحادي يتألف من ستة فرق اشتراكية ديمقراطية قومية . وقد تحولت هذه الفرق

فيما بعد الى أحزاب مستقلة وأخذت هـذه الأحزاب شيئاً فشيئاً تقطع ما بينها من روابط ، وتمزقت الكتلة البرلمانية وتألفت نوادي قومية وتبعتها النقابات المهنيـة التي تمزقت تبعاً للقوميات ومدّ الانقسام باصابعه إلى الجمعيات التعاونية حيث دعا العمال التشيكيون الى تمزيقها ومن البديهي أن التحريض الانفصالي يضعف لدى العمال روح التضامن ويدفع بهم في كثير من الحالات الى ابطال الاضرابات .

ووفقاً لما تقدم فإن التجربة « المفيدة جداً » للاشتراكية الديمقراطية النمساوية فإن المثال الذي أورده « البونـد » حجة ضدهم هو دليل على صحة ما اوردته جريدة « الاسكرا » فالاتحادية أدت الى أشنع انقسام شهـده الحزب النمساوي وقاد الى هدم وحدة الطبقة العاملة .

نرى أيضاً أن « التطبيق في روسيا » يتحـدث عـن الموضوع نفسه فموقف رجال «البوند» الانفصاليين مشابه تماماً لموقف التشيكيين الانفصاليين فالبوند قـد قطع كل ما له من علاقة بالاشتراكية الديمقراطية الروسية العامة . أما فيما يتعلق بالنقابات البوندية فقد كانت هذه النقابات منذ البداية منظمة على اسس قومية أي انها كانت منفصلة عن القوميات الأخرى .

إذن فإن حصاد « التطبيق الروسي » للاتحادية هو عزلة

وانفصال تام .

وليس من المستغرب أن تؤدي هذه الحالة الى إضعاف روح التضامن بين العمال واشاعة الفساد بين صفوفهم ، هذا الفساد الذي استشرى في جسم«البوند»وروحه ايضاً . اننا نعني بقولنا هذا الاصطدامات المتزايدة بين العمال اليهود والعمال البولنديين والناشئة عن البطالة وأنا سأورد الآن نموذجاً من الاقوال التي رددتها جدران المؤتمر التاسع « للبوند » :

« نحن ننظر الى العمال البولنديين الذين ينافسوننا على أعمالنا ويحلون مكاننا ، نظرتنا الى الجزارين لذلك فنحن لانوآزر اضراباتهم وسنحبطها . ثانياً سنجيب على الإحلال بالاحلال جواباً على عدم الترخيص للعمال اليهود بالعمل في المعامل ولن نترك العمال البولنديون يعملون بالآلات اليومية... إننا إذا لم نقبض على زمام الأمر بيد من حديد فإن العمال سيختارون غيرنا قادة وزعماء » .

بهذه الروح يتكلمون عن التضامن في المؤتمر التاسع « للبوند » .

انهم كما لاشك يدرك القارىء انهم بلغوا نهاية التفرقة والعزلة. لقد بلغ « البوند » هدفه وهو يفرق اليوم بين العمال

من مختلف القوميات .

وهكذا تتضح أن فكرة الاستقلال الذاتي الثقافي القومي والجو الذي تخلقه هذه الفكرة هو أشد ضرراً بروسيا مما يلحق بالنمسا .

* * *

- ٦ -

القفقاسيون ومؤتمر المصفين

تكلمنا فيما تقدم عن تذبذبات فريق من الاشتراكيين الديمقراطيين القفقاسيين الذين لم يستطيعوا الصمود أمام « عدوى » القومية . وقد عبرت عن نفسها هذه التذبذبات في اقتفاء الاشتراكية الديمقراطيـة إثر « البوند » فنادوا بالاستقلال الذاتي الثقافي القومي .

إنهم يطالبون الآن باستقلال ذاتي اقليمي لمجموع القفقاس وباستقلال ذاتي ثقافي وطني للأمم تدخل في نطاق القفقاس وبهذا فهم يلتقون فكرياً بالمصفين الروس .

فلنسمع أقوال زعيمهم الشهير المعترف به ن ..

« يعرف الجميع أن القفقاس يختلف إختلافاً عميقاً عن

المقاطعات المركزية من ناحية العنصريات التي يتشكل منهـا سكانه ومن ناحية الارض والمزروعات . فاستغلال مثل هذه المنطقة وتطويرها مادياً يتطلب رجالاً محليين ملمين بالخصائص المحلية ومعتادين على الاقليم المحـلي وملمين بالثقافـة المحلية . لذلك فإن تسن جميـع القوانين التي تستهدف استغلال اراضي منطقة معينة في نفس المنطقة وأن تنفذ بجهود ابناء المنطقة ولهذا تخول الهيئة المركزية للحكم الذاتي اصدار قوانين تتعلق بالقضايا المحلية وتستهدف هذه القوانين استغلال الارض المحلية اقتصادياً وترمي إلى ازدهار المنطقة مادياً .

وهكـذا ــ استقلال ذاتي اقليمي للقوقاز !

اننا إذا ضربنا صفحاً عن الحيثيات التي يذكرها ن .. وهي مضطربة وغير مترابطه بعض الشيء ، فيجب أن نقر بأن استنتاجه صحيح . فهو يطـــالب باستقلال ذاتي ضمن نطاق الدستور العام للدولة ــ (وهذا ما لاينكره ن ..) واستقلال كهذا أمر لابـــد منه بسبب خصائص تركيب القفقاس وظروف حياته . وقد اعترفت بذلـــك ايضـــاً الاشتراكية الديمقراطية الروسية التي نادت في مؤتمرها الثاني « بحكم ذاتي اقليمي لمناطق الحدود التي تختلف ظروفها وحياتها وتركيب سكانها عن المناطق الروسية الصرفة . »

وعندما عرض « مارتوف » هذه المادة على المؤتمر الثاني

قال في اسبابها الموجبة « بأن اتساع رقعة روسيا وتجربة ادارتنا المركزية قد دفعنا لكي نعتبر من الضروري والنافع وجود الحكم الذاتي الاقليمي لمثل تلك الوحدات الكبرى مثل فنلندا وبولونيا والقوقاز وليتوانيا . »

ولكن يجب أن يفهم من هذا أن الحكم الذاتي يعني الحكم الذاتي الاقليمي .

ولكن ن .. يسير الى أبعد من ذلك ، فالاستقلال الذاتي القوقازي يشمل حسب رأيه ناحية واحدة من المسألة فقط .

لقد تحدثنا حتى الآن عن تطور الحياة المحلية من الناحية المادية فحسب ، ولكن النمو الاقتصادي للمنطقة لايشجع بالنشاط الاقتصادي وحدة بل إنما يشجع ايضاً بالنشاط الروحي الثقافي .

« ان أمة واسعة الثقافة هي ايضاً قوية في الميدان الاقتصادي ، ولكن نمو الأمم الثقافي يكمن فقط بلغتها القومية . » ولهذا فإن جميع تلك المسائل التي تتصل بلغة الأمة تعتبر قضايا ثقافية قومية ومن هذا النوع مسائل التعليم والقضاء والاديان والاداب والفنون والعلوم والمسرح الخ.. فاذا كانت قضية نمو المنطقة اقتصادياً توحد بين الأمم فإن

قضية الثقافة القومية تفرق بينها وذلك لأنها تضع كل قومية على صعيد خاص . ففاعلية النوع الأول تتصل بارض معينة وخلافاً لذلك هي القضايا الثقافية القومية فهذه القضايا لا تتصل بارض معنية بل إنما تتصل بوجود أمة معنية . فالجورجي يهتم بمصير اللغة الجورجية حينما يعيش ويقطن . لذلك فإن من الجهل الفاحش القول أن الثقافة الجورجية أمر يتعلق بالجورجيين الذين يقطنون جورجيا . لنأخذ الكنيسة الأرمنية مثلاً .

فهي تساهم في ادارة شؤون أرمن من مختلف البقاع والدول .

فالأرض لا تلعب أي دور في هذا الشأن ، أو أننا إذا ما أنشأنا متحفاً جورجياً فإن جورجي تفليس وباكو او كوتاتيش أو بطرسبرغ يهتمون بهذا الأمر اهتمام الجورجي في جورجيا ذاتة . ومعنى ذلك أن إدارة وتوجيه جميع القضايا الثقافية القومية يجب أن توكل إلى نفس الأمم ذات الشأن ونحن ننادي باستقلال ذاتي ثقافي قومي للقوميات القوقازية . »

وزبدة القول أنه لما كانت الثقافة ليست الأرض والأرض ليست بالثقافة لذلك فإن الاستقلال الذاتي الثقافي القومي

هو أمر لابد منه هـــذا كل ما يستطيع أن يقوله ن .. تدعيماً لحجة الأخير .

أننا لن نتناول هنا مرة أخرى الاستقلال الذاتي الثقافي القومي بوجه عام . فلقد تحدثنا حينما تقدم عن صفته السلبية أما ما نريد أن نشير إليه بصورة خاصة هو أن الاستقلال الذاتي القومي الذي لا يصلح بوجه عام هـو ايضاً عـــديم المعنى وغير معقول من وجهة النظر القوقازية .

وها كم الدليل على صحة ما أقول !

إن الاستقلال الذاتي الثقافي القومي يفترض وجود قوميات متطورة إلى حد ما وذات ثقافة وآداب متطورة وبدون مثل هذه الشروط يفقد الاستقلال الذاتي الثقافي القومي كل معنى ويتحول الى لغو فارغ . ولكن توجـــد في القوقاز مجموعة كاملة من اقوام ذات ثقافات ابتدائية لهـا لغاتهـــا الخاصة ولكن ليس لها آدابها الخاصة وهي بالأضافة الى ذلك في وضع انتقالي يذوب خـــلاله بعض هـؤلاء الاقوام في بعض .

فما العمل اذن بمثل هـذه الأقوام ؟ وكيف ننظمها في اتحادات ثقافية قوميـة منفردة ، الأمر الذي يستوجبـــه الاستقلال الذاتي الثقافي القومي دون شك ؟

ما العمل بالمنفريبسيين وبالانجازيين وبالاوجاريين وبالسنانيين وبالليزغينيين وغيرهم الذين يتكلمون بلغات مختلفة ولكنهم لايملكون آداباً خاصة ؟ إلى اية أمة من الأمم يجب أن ننسبهم ؟

وهل يمكن تنظيمهم في اتحادات قومية ؟ وحول أية قضية من القضايا الثقافية ننظمهم ؟

ما العمل بالاوسيتنيين وفيهم اوستيبنيو ما وراء القوقاز الذين يذيبهم الجورجيون (ولكنهم بعيدون كل البعد عن الذوبان) في حين أن هناك بعضاً من اوسيتيني مداخل القوقاز :

من يذيبهم الروس ومنهم من يتابعون تطورهم خالقين آدابهم الخاصة بهم ؟ كيف ننظم هؤلاء في اتحاد قومي وحيد ؟

إلى أي اتحاد قومي ننسب الادجاريين الذين يتكلمون اللغة الجورجية ولكنهم يعيشون الثقافة التركية ويدينون بالاسلام ؟ فهل ننظمهم منفصلين عن الجورجيين على أساس القضايا الثقافية الأخرى ؟ والكوبوليتسيون ؟ والانكوسنيون ؟ والانيفيلويسيون ؟

وما هو هذا الاستقلال الذاتي الذي يحذف من اللائحة مجموعة كاملة من الاقوام ؟

كلا ان هذا ليس بالحل الصحيح للمسألة القوميـة ، ان ثمرة مخيلة مريضة .

ولكن فلنسلم بما يستحيل التسليم بـه ! ولنفترض أن الاستقلال الذاتي الثقافي القومي الذي يدعو إليه قد تحقق ! فإلى أية نتائج سيؤدي ؟ ولنأخذ مثلاً تتر ما وراء القوقاز ولنضع أمام أعيننا النسبة المئوية الضئيلة منهم الذين يحسنون القراءة والكتابة ولنأخذ مدارسهم مثلاً هـذه المدارس التي يديرها الشيوخ القادرون على كل شيء ويوجهونها « بثقافتهم » المشبعة بالروح الدينية ، وليس من العسير أن نستنتج أن « تنظيمهم في اتحاد ثقافي قومي يعني تنصيب الشيوخ عليهم وجعلهم فراش للشيوخ الرجعيين ويعني ايضـاً إنشاء حصن جديد لاستعباد الجماهير التترية استعباداً روحياً يمارسه ضدهم ألد اعدائهم .

ولكن منذ متى بدأ الاشتراكيون الديمقراطيون يزودون طاحونة الرجعيين بالماء ؟

أن عزل تتر ما وراء القوقاز في اتحـــاد ثقافي قومي يخضع الجماهير لاسوأ انواع الرجعيين .

أحقاً أن المصفين القوقازيين لم يتمكنوا من ايجـاد حل أفضل من هذا الحل لكي ينادوا به ؟

كلا أن هذا ليس حلًا للمسألة القومية .

إن المسألة القومية في القوقاز يمكن أن تحل فقط بروح ترمي إلى جذب الاقوام والأمم المتأخرة في مجرى عام لثقافة عليـــا .

إن حلًا كهذا الحل فقط يمكن أن يكون تقدميـــاً ومقبولاً من قبل الاشتراكية الديمقراطيـة . أن الاستقلال الذاتي الاقليمي القوقازي مقبول منا لانه يجـــذب الأمم المتأخرة إلى التطور الثقافي العام لانه يساعد هـــذه الأمم المتأخرة نحو التطور الثقافي العام . كما وأنه يساعد هذه الأمم على الخروج من قوقعة العزلة للأمم الصغيرة ويدفع بها إلى الأمام ويسهل لها الوصول إلى نعم الثقافة العليا وبركاتها . هذا في حين أن الاستقلال الذاتي الثقافي القومي يعمل في اتجاه معاكس تماماً فهو يسجن الأمم في قواقعها القديمـــة ويبقيها في الدرجات السفلى من تطور الثقافـة ويعيقها عـن الصعود إلى الدرجات الثقافية العليا .

إن الاستقلال الذاتي الثقافي القومي يشل العناصر الايجابية في الاستقلال الذاتي الاقليمي وينحـدر بالأخير إلى مرتبـة الصفر .

لهذا السبب بالضبط لايصلح حتى ذلـك النموذج المزيـج

من الاستقلال الذاتي الذي يجمع الاستقلال الـــذاتي الثقافي القومي بالاقليمي والذي يقترحه « ن ... » ان هذا المزج غير الطبيعي لايحسن الحالة بل إنما يزيدها سوءً لانه بالأضافة الى أنه يعيق الامم المتأخرة يجعل من الاستقلال الـــذاتي الاقليمي ميدان تتصادم فيــه الامم المنتظمة في اتحـادات قومية .

وعلى هذه الصورة فإن الاستقلال الذاتي الثقافي القومي هو غير صالح بوجه عام وهو إذا ما عمل بـه في القوقاز يمسي تدبيراً رجعياً عقيماً .

هذه هي طبيعة الاستقلال الذاتي الثقافي القومي الـذي ينادي به « ن ... » ومن لف لفه من القوقازيين .

فهـــل يخطو المصفون من القوقازيـين خطوة « الى الامام » ؟ وهل يقتفون أثر « البوند » في مسألة التنظيم ؟ هذا ما سيظهره المستقبل .

يشهد تاريخ الاشتراكية الديمقراطيـة على أن النظرية الاتحادية في حقل التنظيم كانت حتى الآن تسبق في البرنامج على الدوام مبـدأ الاستقلال الذاتي القومي فمنذ عام ١٨٩٧ كان الاشتراكيون الديمقراطيون النمساويون يطبقون الاتحادية

التنظيمية وبعد عامين فقط (١٨٩٩) أقروا الاستقلال الذاتي القومي . وفي عام ١٩٠١ تكلم « البونديون » لاول مرة بجلاء عن الاستقلال الذاتي القومي في حين كانوا يمارسون الاتحادية التنظيمية حتى عام ١٨٩٧ .

إن المصفين القوقازيين قد بدأ حيث انتهت جماعة « البوند » لقد بدأوا قضية الاستقلال الذاتي القومي وإذا ما تابعوا طريق « البوند » فسيجدون أنفسهم مرغمين على أن يهدموا قبل كل ذلك كل البناء التنظيمي الحالي القائم على مبادىء الاممية منذ السنوات الأخيرة للعقد العاشر من القرن الماضي .

إما إذا كان القوقازيون يريدون أن يحلوا القضية القومية بوسيلة عادية أي عن طريق مجاملات شفوية ومناقشات ادبية فإن مؤتمر المصفين لعموم روسيا قد اختلق وسيلة خارقة للعادة وسيلة سهلة وبسيطة هاكم إياها !

« بعد الاستماع إلى بيان الوفد القوقازي المنادي بضرورة وضع مطلب الاستقلال الذاتي الثقافي القومي فإن المؤتمر يقر دون أن يفصح عن رأيه بخصوص جوهر هذا الطلب أن تفسير هذه المادة في البرنامج التي تعترف لكل قومية بحق تقرير مصيرها لا يتعارض والمعنى الدقيق لهذا

البرنامج . »

وهكذا ، وقبل شيء يقول : دون أن يفصح عـــن رأيه بخصوص جوهر هـــذه « المسألة » وثم يقر طريقـة فريدة ...

ماذا يقر هذا المؤتمر الفريد ؟

يقر أن مطلب الاستقلال الذاتي الثقافي القومي لايتعارض والمعنى الدقيق للبرنامج الذي يقر بحق الأمـــم في تقرير مصائرها .

فلنحلل هذه المادة !

إن مادة تقرير المصير تتحدث عن حقوق الأمـــم ، وبموجب هذه المادة لا تملك الامم حق الاستقلال الذاتي فحسب بل أنما تملك حق الانفصال ايضاً .

إن النقاش يدور حول تقرير المصير السياسي ، فما هو الذي كان المصفون يرغبون في خداعه عندمـا أعادوا تفسير مبدأ حق الأمم في تقرير مصائرها السياسية هذا الحق الذي اقرته جميـع هيئات الاشتراكية الديمقراطية العالمية منذ زمن بعيد ؟

ربما كان المصفون يحاولون المراوغة والتملص تحت ستار السفسطة قائلين :

« أيتعارض الاستقلال الذاتي الثقافي القومي مع حقوق الأمم ؟ »

ومعنى ذلك أنه إذا كانت جميع القوميات في دولة ما توافق على تدبير أمورها وفق مبادىء الاستقلال الذاتي الثقافي القومي فان جميع هذه القوميات تملك الحق كل الحق في تطبيق هذا المبدأ ولا يحق لأي انسان أن يفرض عليها بالعنف شكلاً آخر للحياة السياسية .

إن هذا القول جديد لكنه معقول أيضاً فالأمم إذا تكلمنا بصورة عامة ملك حق الغاء الدستور في بلدانها واستبدال النظام الدستوري بنظام استعبادي والعودة إلى الاوضاع القديمة ، وذلك لان الأمم ، والامم بالذات ، تملك حق تقرير مصيرها الخاص . ونحن نكرر قائلين :

لا الاستقلال الذاتي ولا أية رجعية قومية تعارض وفق هذا المفهوم حقوق الامم .

أهذا هو ما أراد أن يقوله المؤتمر المحترم ؟

كلا ليس هذا ! لقد قال بصراحة أن الاستقلال الذاتي الثقافي القومي لا يتعارض وحقوق الأمم بل أنه « المعنى الدقيق » لهذا البرنامج ، فالكلام يدور هنا حول البرنامج لا حول حقوق الأمم . وهذا أمر مفهوم ، كذلك فلو توجهت أمة ما إلى مؤتمر المصفين لكان باستطاعة المؤتمر أن يقرر بصراحة أن الأمة تملك حق الاستقلال الذاتي الثقافي القومي . ولكن لم تتوجه أمة ما إلى المؤتمر بل انما الذي توجه اليه هو وفد الاشتراكيين الديمقراطيين القوقازيين . وهؤلاء لم يستفسروا عن حقوق الأمم بل إنما استفسروا إذا كان الاستقلال الذاتي الثقافي القومي لايناقض مبادىء الاشتراكية الديمقراطية وعما إذا كان لايتعارض « والمعنى الدقيق » لبرنامج الاشتراكية الديمقراطية .

وهكذا فان حقوق الامم « والمعنى الدقيق » ليسا الشيء ذاته .

من الواضح أن هناك مطالب ، مع أنها لاتعارض حقوق الأمم ، فان بمقدورها أن تتعارض « والمعنى الدقيق للبرنامج . . . »

فمثلاً توجد في برنامج الاشتراكية الديمقراطية مادة عن حرية الديانة وبموجب هذه المادة يحق لاي فرد أو جماعة من

الناس اعتناق أي دين يريـــده أكاثوليكيـاً كان أم ارثوذكسياً الخ ...

وكما أن الاشتراكية الديمقراطيـة ستناضل ضـد مختلف انواع الاضطهادات الدينية ، ستناضل ضد ملاحقة الارثوذكس والـكاثوليك والبروتستان ، ولكن هل يفهم من هذا أن الكاثوليكية والبروتستانية ومـا شاكلها لا تعارض « المعنى الدقيق » للبرنامج ؟

كلا ، هذا لا يعني ذلك مطلقاً . فالاشتراكية الديمقراطية ستحتج على ملاحقة الكاثوليكية والبروتستانيـة وهي ستدافع دائماً عن حق الأمم في اعتناق أي دين ترغب فيه ، ولكنها في الوقت ذاته وبناءً على فهمها العميق لمصالح البروليتاريا فانها ستقوم بالدعاية ضد الكاثولكية وضد البروتستانيـة ، وضد الارثوذكسية من أجل دفع موكب العقلية الاشتراكية إلى الامام وإلى النصر . وهي ستقوم حتماً بهذه الدعـاية بسبب أن هذه الاديان تعارض « المعنى الدقيق » للبرنامج وتتعارض والمصالح البروليتارية .

ويجب أن يقال الشيء نفسه عن حق تقرير المصير فللأمم الحق كل الحق في تدبير أمورها وإدارتها كيف تشاء وتهوى ولها الحق في المحافظة على أية مؤسسة من مؤسساتها القومية

أضارة كانت أم نافعة ولا يملك أحد الحق في أن يتدخل بالقوة والعنف في حياة الامم ولكن هذا لايعني أبـداً أن الاشتراكية الديمقراطية لن تناضل عن طريق الدعاية ضـد الانواع الضارة من المؤسسات ، ضد ما هو غير ملائم من مطالب بل على العكس من ذلك تماماً فانها ملزمـة بالقيام بمثل هذه الدعاية ومرغمة على التأثير على ارادة الامم بكيفية تجعل الامم تدير أمورهـــا على صورة تتـــلاءم ومصالح البروليتاريا . وهي ، لهـذا السبب بالضبط ستقوم في نفس الوقت الذي تناضل فيه في سبيل حـــق الامم في تقرير مصائرها بدعاية ضد انفصال التتر مثلاً وضد استقلال ذاتي ثقافي قومي لامم القوقاز لان ذاك وهذا بالرغم من انهـما لايتعارضان وحق الامم في تقرير مصائرها غـــير انهما يتعارضان « والمعنى الدقيق » للبرنامج أي لمصالح البروليتاريا القفقاسية .

يتضح مما ورد أن حقوق الامـم « والمعنى الدقيق » للبرنامج هما صعيدان مختلفان كل الاختلاف « فالمعنى الدقيق » للبرنامج يعبر عن مصالح البروليتاريا المصاغة بصورة علمية في برنامج البروليتاريا .

فبمقدور حقوق الامم أن تعبر عن مصالح أي طبقة من الطبقات البرجوازية الاريستقراطية ورجال الدين الـخ ...

وذلك حسب قوة هذه الطبقات ونفوذها . فهناك واجبات الماركسي ، وهنا حقوق الامم المؤلفة من مختلف الطبقات. فحقوق الامم ومبادىء الاشتراكية الديمقراطية بامكانها أن تتعارض وأن لا تتعارض بعضها مع بعض ، كما أن اهرام « خوفو » مثلًا يمكن أن يتعارض أو لا يتعارض ومؤتمر المصفين الذائع الصيت ، فهذان شيئان من المستحيل المقارنة بينهما .

من هذا يستنتج أن المؤتمر المحترم قد خلط على شكل لايغتفر بين شيئين مختلفين كل الاختلاف .

ولم تأت نتيجة هذا الخلط حلًا للقضية القومية ، بل إنما جاء لغواً فارغاً يقول بان حقوق الامم لا تتعارض ومبادىء الاشتراكية الديمقراطية ووفق هذا المنطق الاجوف فان كل ما قد تتطلبه الامم يمكن أن يتفق ومصالح البروليتاريا ، ووفق هذا المفهوم الغبي يصبح كل مطلب تطلبه أمم تطمح إلى تقرير مصائرهــا لن يتعــارض « والمعنى الدقيق للبرنامج » .

إنهم حقاً لم يرحموا المنطق ..

من هذا اللغو انبثق ذلك القرار المشهور الذي أصبح يعرف بقرار المصفين والذي بموجبه غدا مطلب الاستقلال

الذاتي الثقافي الوطني لا يتعارض والمعنى الدقيق للبرنامج .

ولكن مؤتمر المصفين لا يتعارض وقوانين المنطق فقط بل انما يتنكر لابسط واجباته. نحو الاشتراكية الديمقراطية الروسية وذلك حينما صدق على الاستقلال الذاتي الثقافي القومي .

وهو يخرق بوضوح « المعنى الدقيق » للبرنامج لأنه من المعروف أن المؤتمر الثاني الذي وافق على البرنامج قد رفض بحزم الاستقلال الذاتي الثقافي القومي وهاكم ما قيل بهذا الصدد في هذا المؤتمر :

« غولد بلات (من البوند) إني اعتبر من الضروري انشاء مؤسسات خاصة يكون بامكانها أن تضمن للقوميات حرية الارتقاء الثقافي ولهذا اقترح أن يضاف الى الفقرة الثانية ما يلي :

« إنشاء مؤسسات تضمن لها حرية كاملة للتطور الثقافي » .

مارتينوف

« يشير الى أن المؤسسات العامة يجب أن تنشأ على

شكل يضمن المصالح الخاصة ايضاً . . . يستحيل انشاء أية مؤسسة خاصة تضمن للقومية حرية الارتقاء الثقافي » .

بيفوروف

نحن لانستطيع أن نوافق في المسألة القوميـة إلا على اقتراحات سلبية ، أي أننا نعارض كل تضيق على القومية ، ولكن ليس من شأننا بوصفنا اشتراكيين ديمقراطيين أن نهتم فيما إذا كانت هذه أو تلك القومية تنمو بهذه الصفة ، فهذا من شأن التطور العفوي .

كولستوف

إن مندوبي « البوند » يشعرون بالحرج دائماً وذلـك عندما يدور البحث حول نزعتهم القومية ومع ذلك فإن التعديل الذي اقترحه مندوب « البوند » يرتدي طابعـاً طابعاً قومياً صرفاً فيطلبون منا اتخاذ تدابير هجوميـة بحتة لمعاضدة حتى تلك القوميات المتلاشية . . .

ونتيجة لهذه المناقشات رفضت تعديلات غولد بـــلات بالاكثرية ووافق عليها ثلاثة اعضاء فقط .

مما ورد يتضح أن مؤتمر المصفين قد سار في الاتجاه

المعاكس « للمعنى الدقيق » للبرنامج و ..

يحاول المصفون في الوقت الحاضر تبرير سلوكهم بواسطة استشهادهم بمؤتمر ستوكهولم زاعمين أن هذا المؤتمر قد صدق على الاستقلال الذاتي الثقافي القومي ..

وهاكم ما يكتبه ف. كوسوفسكي :

« لقد خول « البوند » بموجب الاتفاق الذي تم في مؤتمر استوكهولم – كما هو معلوم – حرية المحافظة على برنامجه القومي . أن هذا المؤتمر قد أقر بان الاستقلال الذاتي الثقافي القومي ، لا يناقض كل حال البرنامج الحزبي العام . »

ولكن عبثاً يحاول المصفون ، فلم يخطر ببال مؤتمر استوكهولم أن يصادق على برنامج « البوند » لقد وافق فقط على ترك القضية مفتوحة بصورة وقتية . ولم يجد الباسل كوسوفسكي في نفسه شجاعة كافية ليقول كل الحقيقة ولكن الوقائع تتحدث عن نفسها بنفسها .

وهاكم نبذ بما ورد في مؤتمر ستوكهولم :

« يقدم غالين تعديله : تبقى مسألة البرنامج القومي معلقة نظراً لأن المؤتمر لم يبحثها (الموافقون ٥٠ المخالفون ٣٢) . »

أحد الاعضاء : ما تعني كلمة معلقة ؟

الرئيس : « اذا كنا نقول أن القضية القومية ستبقى معلقـــة فمعنى ذلك ان «البوند» يستطيع أن يحتفظ بقراره بخصوص هذه القضية حتى المؤتمر المقبل . »

ومما ورد يتبين ان برنامج البوند القومي لم يبحث في المؤتمر فلقد ترك هذا المبدأ مفتوحاً للمناقشة ، وترك المؤتمر أمر تقرير مصير برنامجه حتى المؤتمر العام التالي . وبعبارة اخرى ان مؤتمر استوكهولم قد تخلى عن هـذه القضية ولم يبد أي اهتمام أو احترام لمبدأ الاستقلال الذاتي الثقـــافي القومي في حين أن مؤتمر المصفين يتـــدخل بأوضح صورة ويقر أن مبـدأ الاستقلال الذاتي الثقافي القومي هو مبـدأ مقبول فيصادق عليه باسم برنامج الحزب .

ومن هـــذا يتضح الفرق بجلاء : فالمؤتمر الذي عقـده المصفون لم يدفع بالقضية خطوة واحدة الى الامـام بالرغم من مختلف انواع مخـــاتلات البوند والمصفين للقوميـــين القوقازيين .

٧

اَلْقَضِيَّةُ ٱلوَطَنِيَّة فِي رُوسِيَا

لم يبق أمامنا سوى أن نرسم الطريق الى حل ايجابي للقضية القومية .

إننا ننطلق من نقطة ، هي ان القضية لا يمكن حلها إلا على أساس من الاتصال الوثيق بالحالة الراهنة في روسيا .

تمر روسيا اليوم في مرحلة انتقال ، في فترة لم تستقر فيها بعد الحياة العادية الدستورية ، وفي زمن لم تحل فيه الازمة السياسية بعد .

أن أمامنا اياماً مليئة بالعواصف والتعقيدات ومن هنا تنبعث الحركة الراهنة والمقبلة ، الحركة التي تستهدف نشر الديمقراطية نشراً كاملاً . وعلى أساس اتصالنا بهذه الحركة

يجب أن تبحث القضية القومية ، لذلك كان نشر الديمقراطية في البلاد نشراً كاملاً يعتبر أساساً وشرطاً لحل القضية القومية .

ومن الحكمة ألا نركز اهتمامنا ، حين نقدم على حل القضية القومية ، على الحالة الداخلية فقط ، بل يتوجب علينا أن نهتم بالمسائل الخارجية ايضاً .

تقع روسيا بين اوروبا وآسيا وبين النمسا والصين ، ولا مفر للديمقراطية من النمو في آسيا ، أضف الى ذلك ان تضخم الاستعمار في روسيا لم يكن أمراً عرضياً واوروبا لم تعد تتسع لرأس المال لذلك يندفع رأس المال الى البلدان الاخرى مفتشاً عن أسواق جديدة وعن أيد عاملة رخيصة وعن ميادين عمل جديدة .

ولكن هذا الواقع يؤدي الى مضاعفات خارجية والى الحرب . وليس باستطاعة أحد أن يقول أن الحرب البلقانية هي نهاية المضاعفات لا بدايتها ولهذا فمن الممكن كل الامكان حدوث مجموعة من اموال داخلية واخرى خارجية تجد فيها هذه أو تلك من قوميات روسية من الضروري ان تضع حلاً لقضية استقلالها .

وبالطبع ، فليس من مزايا الماركسيين ان يبذروا العراقيل في طريق هذه القوميات ويستنتج من هذا ان الماركسيين لا يمكنهم الاستغناء عن مبدأ حق الأمم في

تقرير مصائرها . وهكذا يبرز مبدأ حق تقرير المصير كمادة لا يستغنى عنها في حالة حل القضية القومية .

وبعد ، فما العمل بالأمم التي لهذه الاسباب أو تلك تفضل البقاء في نطاق كل لا يتجزأ .

لقد رأينا ان الاستقلال الذاتي الثقافي القومي غير صالح وانه مبدأ مفتعل ومعدوم الحيوية لأنه يفترض تكديساً غير طبيعي في أمة واحدة لمجموعة من الناس تفرق بينهم الحياة ، والحياة الواقعية على وجه التحديد ، التي تبعثرهم في مختلف انحاء الدولة .

ثانياً : لأن هذا المبدأ يتجه ويدفع نحو القومية ويؤدي تفرقة الناس بموجب الفرق القومية وتنظيم الامم على اساس صيانة وتنمية الخصائص القومية ، الامر الذي لا يلائم الاشتراكية الديمقراطية بأي وجه من الوجوه .

وليس من قبيل الصدفة أن يتحد الانفصاليون المورافيون في مجلس « الريخسرات » مع النواب البرجوازيين المورافيين وذلك بعد ان انفصلوا عن النواب الاشتراكيين الديمقراطيين الالمان . وليس ايضاً من قبل المصادفات تورط « البوند » في القومية وانغماسهم فيها وامتداحهم للسبت « والاونسية » ، ومع أنه لا يوجد نواب من « البوند » في الدوما ولكن ضمن دائرة عمال « البوند » تقوم طائفة يهودية ذات طابع ديني ، رجعي وما زال « البوند » يعمل عن

طريق المؤسسات الموجهة لتوحيد العمال والبرجوازيين اليهود . هذا هو طبعاً منطق الاستقلال الذاتي الثقافي القومي .

إذن فإن هذا المبدأ الانف الذكر لا يحل القضية !

وأين المخرج ؟

إن الحل الوحيد الصحيح هو الاستقلال الذاتي الاقليمي استقلال ذاتي لوحدات من السكان متبلورة كبولونيا وليتوانيا واوكرانيا والقوقاز الخ ...

إن مزية الاستقلال الذاتي الاقليمي تتلخص قبل كل شيء في انه في حالة وجوده لا يضطرنا إلى مواجهة خيال دون أرض ، بل إنما نواجه سكان يعيشون فوق أرض معينة ولأنه بالتالي لا يفرق بين الناس تبعاً للقوميات ولا يعزز الحواجز القومية بل على العكس من ذلك فهو يحطم هذه الحواجز ويوحد السكان لكي يفتح الطريق لفرقة من نوع آخر ، فرقة الطبقات وانقسامها وأخيراً فإن هذا المبدأ يوفر لنا امكانية الانتفاع على أحسن وجه ممكن من الثروات الطبيعية في المنطقة وكذلك يقدم لنا امكانات تطور القوى الانتاجية دون ما انتظار لقرارات المراكز العام .

لهذا فإن الاستقلال الذاتي الاقليمي أمر لا يستغنى عنه في حل القضية القومية .

يقترحون أحياناً ربط الأقليات المبعثرة في اتحاد قومي

واحد ، غير أن الأقليات ليست بحاجة الى اتحاد غير طبيعي، بل إنما هي بحاجة إلى حقوق واقعية في الأماكن التي تقطنها ثم ماذا يستطيع مثل هذا الاتحاد أن يقدمه إلى القوميات إذا لم تسنده ديمقراطية كاملة ، أما في حالة وجود ديمقراطية كاملة فأي موجب هناك لمثل هذا الاتحاد ، ما الذي يشكل مصدر قلق للأقليات القومية ؟

ان الأقلية القومية لا تشكو أو تتبرم من عدم وجود اتحاد قومي غير طبيعي بل إنما تشكو من عدم تمتعها بحق استعمال لغتها القومية ، ولكن في الديمقراطية يتلاشى هذا التبرم ويزول .

ان الأقلية القومية لا تشكو من عدم وجود اتحاد اصطناعي بل إنما تشكو من عدم وجود مدارس قومية لها فأعطوها مثلاً المدارس فعندئذٍ تختفي كل شكاية ويختنق كل تبرم .

ان الاقلية لا تتبرم أو تشكو لعدم وجود اتحاد قومي بل لانعدام وجود حرية الضمير (حرية الاديان) وحرية الانتقال الخ .. فاعطوها هذه الحريات وعندئذٍ تكف عن الشكوى والتبرم .

ولهذا فان المساواة بين القوميات بجميع أشكالها (اللغة المدارس الخ ...) هي مادة لا يستغنى عنها لحل القضية القومية .

إذن فلا بد من قانون يسري مفعوله على كل بقاع الدولة ويجب أن ينبع مثل هذا القانون من الديمقراطية وعليه ان يعممها وينشرها في البلاد نشراً تاماً ويلغي جميع الامتيازات القومية دون استثناء ويحرم كل تضييق على الحريات ويمنع كل قيد يغل حقوق الأقليات مهما كان عنصرها أو دينها .

بواسطة هذه الوسائل فقط يمكن أن تتوفر الضمانة الحقيقية لا الورقية لحقوق الأقليات .

ان باستطاعة المرء أن لا يجادل أو يجادل حول وجود رباط منطقي بين الاتحادية التنظيمية وبين الاستقلال الذاتي الثقافي القومي ولكن لا يمكن الجدل حول ان المبدأ الأخير يخلق جواً ملائماً لاتحادية لا حدود لها تتحول الى مقاطعة كاملة وانفصالية مخيفة . ولكننا نؤمن بأن لم شعث جميع قوميات روسيا في النطاق المحلي ضمن منظمات مشتركة موحدة وغير قابلة للتجزئة ومن ثم جمع هذه المنظمات المشتركة في حزب واحد هو واجبنا وهدفنا .

فمن المفهوم بداهة ان بناء الحزب بهذا الشكل لا ينفي بل انه يفترض استقلالاً ذاتياً واسع للمناطق في نطاق وحدة حزبية لا تتجزأ .

ان طراز التنظيم لا يؤثر على الأعمال التطبيقية فقط بل

انه يترك أثراً لا يطمس أو يمحى على الحياة الروحية لكل عامل .

لهذا يجب أن يترك طريق التوفيق بوصفه خيالياً ومناراً ، ونحن الآن أمام أمرين : فإما اتحادية « البوند » وحينئذ تبنى الاشتراكية الديمقراطية الروسية نفسها بناءً جديداً على أساس مبادىء تؤدي إلى تفرقة العمال تبعاً للقوميات وإمـــا على الطراز الأممي للتنظيم وحينئذ يبني « البوند » نفسه بناءً جديداً بموجب مبـــادىء الاستقـلال الذاتي الأقليمي وفق نموذج الاشتراكية الديمقراطية القفقاسية واللاتفية والبولندية فاتحـاً بذلك الطريق لقضية توحيد العمال اليهود توحيداً مباشراً مع عمال القوميات الاخرى في روسيا .

لا وجود للوسط ، ان المبادىء تنتصر ولا يوفق بينهـــا وهكذا هي حال مبدأ توحيد العمال توحيداً أممياً بوصفه مادة لا غنى عنها في حل القضية القومية .

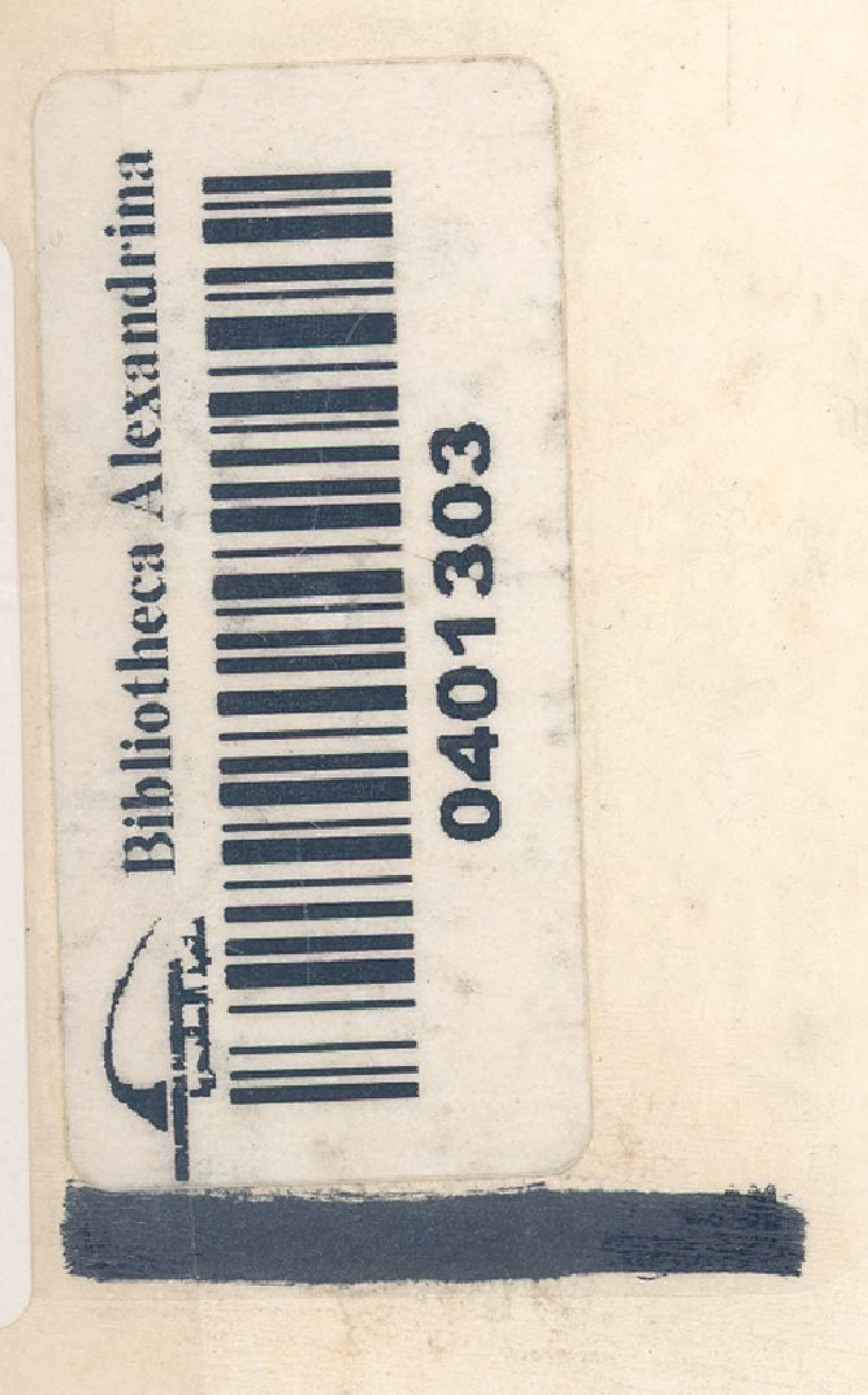
فيينا ١٩١٣/١/١٣

نشرت هذه السلسلة من المقـالات لاول مرة في مجلة « بروسفيشينية (التنوير) »

الاعداد ٣ ــ ٥ آذار ــ أيار عام ١٩١٣

التوقيـع ك. ستالين .

تم طبع هذا الكتاب في المطبعة التجارية – بيروت


Bibliotheca Alexandrina
0401303

